الفصل الأول

نظرية التفسير عند ابن تيمية

إن نظرية التفسير عند ابن تيمية تتضمن الجوانب العلمية الأساسية ، التى تُسعِمُ دارس التفسير ، ومؤرخه ، والمفسر من باب أولى : مثل التفسير والتأويل ، وحقيقة اختلاف السلف فى التفسير ، والاتجاهان الأساسيان فى التفسير ، وغير ذلك من المباحث الهامة.

وكثير من المفسرين نجد نظريتهم فى التفسير غير مستقلة بمؤلف ، بل نجدها بين يدى التفسير التطبيقى ذاته ، أما ابن تيمية فإن نظريته فى التفسير مبثوثه فى أكثر من مؤلف ، أهمها مقدمته فى أصول التفسير ، ويليها رسالة إلا كليل فى المتشابه والتأويل ، هذا عدا الملاحظات المتناثرة فى شتى مؤلفاته ، ولذا فقد رأيت أن أجعل المقدمة الاساس فى دراسة نظرية التفسير لديه[1] وخلال هذه الدراسة أقارن ما ذكره فيها بما ذكره فى غيرها .

يبدأ ابن تيمية مقدمته بخطبة الحاجة التى يبدأ بها جميع كتبه ورسائله احياء لسنة النبى عليه الصلاة والسلام ، ويذكر أن المقدمة كانت استجابة لمطلب بعض الأخوان ،وفى عبارة موجزة يعطينا خلاصة أى علم فى نظره بما فى ذلك علم التفسير حيث يقول : « والعلم إما نقل مصدق عن معصوم ، وهذا هو الجانب النقلى أو جانب الرواية ، (وإما قول عليه دليل معلوم) وهذا هو الجانب العقلى أو جانب الدراية »[2].

تفسير النبى (صلى الله عليه وسلم) للقرآن :

يلاحظ أن ابن تيمية يؤكد أن النبى عليه الصلاة والسلام ، فسر القرآن كله ، وإن كانت هذه المسألة خلافية بين المفسرين قدمائهم ومحدثيهم ، والفريق

---

(١) إعتمدت على مقدمة التفسير المحققة ضمن مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٣/٣٢٩ – ٣٧٥ الرياض ١٣٨٢

(٢) مقدمة فى أصول التفسير لابن تيمية ١٣/٣٢٩ .

الذى قال بإحاطة التفسير النبوى بكل القرآن نظر إلى ما يعنيه الأمر بالتبليغ : «يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك[١]» فإنه ليس تبليغ الألفاظ فحسب وإنما هو تبليغ المعانى أيضا ، وعلى رأس هذا الفريق ابن تيمية .

والفريق الذى قال بعدم احاطة التفسير النبوى بكل القرآن ، نظر إلى حجم القدر الذى وصل الينا من هذا التفسير ، كما فهم أن جزءا من التفسير لا يعلمه إلا الله عزوجل ، يقول الدكتور عبد الله شحاته : لم يفسر النبى الأمين جميع القرآن بل فسر آيات منه وتعهد أصحابه القرآن قراءة وفهما وتوضيحا فاتسع نطاق التفسير نسبيا ولكنه لم يشمل جميع القرآن[٢] » .

وفرق الشيخ محمد متول الشعراوى بين آيات الأحكام والآيات الكونية حيث يقول : لم يفسر لنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) القرآن لأنه لو فسره لكان يجب أن يفسره بما تطيقه عقول معاصريه ، ولو فسره بالأشياء التى ستوجد فى القرن العشرين أو الثلاثين أو الأربعين لتعجب معاصروه أيما تعجب ولاستعظموه أيما استعظام ، لأنه للآن ما زال أناس ينكرون أن الأرض كرة تدور ، ولو أنه (صلى الله عليه وسلم) فسره على قدر عقل معاصريه ومعلوماتهم الكونية لحجر علينا ولجمد القرآن ، لأنه من يتصدر لتفسير القرآن بعد ذلك سيواجه بأن الرسول فسره هكذا ، وعليك ألا تزيد عن ذلك ؛ ولذلك فرسول الله (صلى الله عليه وسلم) ترك تفسير القرآن حتى تأخذ كل مرحلة فكرية من لمحات القرآن بقدر ما تستطيع ، وذلك فى أمور الكونيات ، أما المطلوب من الأحكام فقد بينها صلوات الله عليه وأوضحها للناس »[٣] .

ورداً على الرأى الأول نقول : إن التفسير النبوى للقرآن ليس معناه الحجم المقروء الذى وصل إلينا ، بل إن أقوال النبى (صلى الله عليه وسلم) وأفعاله وتقريراته وأخلاقه تعد تفسيراً للقرآن ، وقد قالت عائشة رضى الله وعنهما : «كان خلقه القرآن» وحتى ذلك الحجم المحدود الذى وصل إلينا لا يلزم منه

---

(١) المائدة : ٦٧ .

(٢) القرآن والتفسير ص ١١١ ، ١١٢ — القاهرة ١٩٧٤ .

(٣) الإسلام عقيدة ومنهج ص ١٩ ، ٢٠ المطبعة السلفية بالقاهرة ١٩٧٥ .

أن ذلك هوكل ما فسره النبي (صلى الله عليه وسلم) بل يفهم منه أن هذا هو القدر الذى وعته حافظة الرواة .

ورداً على الرأى الثانى نقول : إن تفسير الآيات الكونية ليس معناه تتبع الحقائق العلمية ، وذكرها تحت الآية ، وإنما هوتوجيه الأنظار إلى مظاهر قدرة الله وإبداعه وحكمته فى سمائه وأرضه بالحقائق البسيطة التى ليست عرضة للتغيير والتى تحسها الفطرة النقية قبل التعليم المتخصص ، وهذا قد فعله النبي (صلى الله عليه وسلم) على أكمل وجه ، وبهذا التفسير البسيط صيغ النماذج البشرية الرفيعة ذوى العقائد الراسخة ، أما محاولة ربط الآيات بالحقائق والنظريات العلمية فيكون ذلك فى كتب متخصصة مستقلة عن كتب التفسير إذ هـــذه الحقائق والنظريات عرضة للتغيير .

ويركز الدكتور الذهبي على قضية أن جزءاً من القرآن استأثر الله بعلمه ، وهو الذى لم يفسره النبي صلى الله عليه وسلم حيث يقول : « والرأى الذى تميل إليه النفس بعد أن اتضح لنا مغالاة كل فريق فى دعواه ، وعدم صلاحية الأدلة لإثبات المدعى ، هو أن نتوسط بين الرأيين فنقول : إن الرسول (صلى الله عليه وسلم) بين الكثير من معانى القرآن الكريم لأصحابه كما تشهد بذلك كتب الصحاح ، ولم يبين كل معانى القرآن لأن من القرآن ما استأثر الله تعالى بعلمه ، ومنه ما تعلمه العلماء ، ومنه ما تعلمه العرب من لغاتها ، ومنه ما لا يعذر أحد بجهالته كما صرح بذلك ابن عباس »[1] .

نقول حقاً إن الله يعلم ما فى السموات وما فى الأرض ، ولكن فات الدكتور الذهبي أن مثل هذا النمط الذى عدَّه المفسرون متشابهاً ، هو عبارة عن أخبار ولكل خبر صورة علمية يمكن أن يدرك تفسيرها الراسخون فى العلم ، وأولهم النبي (عليه الصلاة والسلام) وله كذلك حقيقة خارجية لا يعلم تأويلها إلا الله ، وينطبق هذا على قضايا صفات الله تعالى وقضايا القيامتين الصغرى والكبرى ، وهذا هو ما ذهب إليه ابن تيمية وكان على حق فيما ذهب إليه ، وبنى على أساسه أن النبي (عليه الصلاة والسلام) أدرك تفسير القرآن كله وأكد

---

(١) التفسير والمفسرون ١/٥٤ – القاهرة ١٩٦١ .

هذه الحقيقة قائلا : فتبين أنه يمكن أن يحيط أهل العلم والإيمان بعلمه ولما يأتِهم تأويله ، فإن الإحاطة بعلمه معرفة معانى الكلام على التمام ، وإتيان التأويل نفس وقوع المخبر به ،وفرق بين معرفة الخبر وبين المخبر به فمعرفة الخبر هى معرفة تفسير القرآن ،ومعرفة المخبر به هى معرفة تأويله ،فالتأويل هو الحقيقة الخارجية ، وأما معرفة تفسيره ومعناها فهو معرفة الصورة العلمية »[1] .

وزاد الأمر وضوحاً مع ضرب الأمثلة قائلا : وأما التأويل الذى اختص به ، فحقيقة ذاته وصفاته كما قال مالك والكيف مجهول ، فإذا قالو اما حقيقة علمه وقدرته وسمعه وبصره قيل هذا هو التأويل الذى لايعلمه إلا الله ،وما أحسن ما يعاد التأويل إلى القرآن كله ، فإن قيل قال النبي (صلى الله عليه وسلم) لابن عباس « اللهم فقهه فى الدين وعلمه التأويل » قيل أما تأويل الأمر والنهى فذاك يعلمه ، واللام هنا للتأويل المعهود ، لم يَقُلْ تأويل كل القرآن ،فالتأويل المنفى هو تأويل الأخبار التى لا يعلم حقيقة مخبرها إلا الله ، والتأويل المعلوم هو الأمر الذى يعلم العباد تأويله وهذا كقوله : « هَلْ ينظرون إلاَّ تأويله يومَ يأتى تأويله » وقوله « بل كذَّبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتِهم تاويلهُ » فإن المراد تأويل الخبر الذى أخبر فيه عن المستقبل »[2] .

تفسير صحابة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) للقرآن :

ويذكر ابن تيمية فى عبارة موجزة أن جيل الصحابة ورث علم التفسير عن النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وتكلم مع ذلك بالاستنباط والاستدلال ، وأن النزاع بين الصحابة فى التفسير كان قليلا جدا ، وينوه بامامة ابن عباس للصحابة فى التفسير ؛ وهذه هى القضية كما عرضها : ولهذا كان النزاع بين الصحابة فى تفسير القرآن قليلا جدا ، وان كان فى التابعين أكثر منه فى الصحابة ، فهو قليل بالنسبة الى من بعدهم ، وكلما كان العصر أشرف كان الاجتماع والائتلاف والعلم والبيان فيه أكثر [3] .

---

(١) الاكليل فى المتشابه والتأويل ١٣/١٨٣ الرياض ١٣٨٢هـ .
(٢) المرجع السابق ١٣/٣١٢ .
(٣) مقدمة فى أصول التفسير ١٣/٣٣٢ .

ونبسط هذه القضية قليلا فنقول : إن الصحابة قد تفاوتوا فى القدر الذى أخذه كل منهم من التفسير النبوى وكذلك فى قدر اجتهادهم واستنباطهم ، فكان بعضهم أوعى من بعض ، وكان بعضهم أشد اجتهادا من بعض ، وكان بعضهم أيضاً أشد تهيبا وتعظيماً للتفسير من بعض، وان كنت أرى أن مجموع ما قالوه نقلا أو استنباطا يكوِّنُ تفسيراً كاملا للقرآن ، إلا أن هذا التفسير لم يصل الينا كاملا نظرا لأن العلم كان يتناقل شفاها فى هذه المرحلة من مراحل التفسير ، ولهذا فانى لست مع الدكتور الذهبى فى قوله : « لم يفسر كل القرآن فى هذه المرحلة ، وانما فسر بعضه وهو ما كان خافيا على الصحابة وسألوا عنه رسول الله صلى عليه وسلم » (١) كيف ذلك وقد روى الاوزاعى عن حسان بن عطية قال : كان الوحى ينزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحضره جبريل بالسنة التى تفسر بذلك (٢) .

ومعلوم أن الصحابة حينما ورثو العلم النبوى ، ورثوا القرآن المنزل والسنة المفسرة جميعا وبلغوها للناس ، ولست معه كذلك إذ يقول عن خصائص تفسير الصحابة : ندرة الاستنباط العلمى للاحكام الفقهية من الآيات القرآنية (٣) كيف وقد قال على رضى الله عنه : ابن عباس كأنما ينظر الى الغيب من ستر رقيق ، وعن عامر بن واثلة قال : شهدت على بن أبى طالب رضى الله عنه يخطب فسمعته يقول فى خطبته : سلونى عن كتاب الله فوالله ما من آية الا أنا أعلم أبليل نزلت أو بنهار ، أفى سهل نزلت أم فى جبل ؛ وعن المنهال بن عمرو قال عبد الله بن مسعود : لو أعلم أحدا أعلم بكتاب الله منى تبلغه المطى لأتيته » (٤) .

ومعلوم « أن العلم بكتاب الله ليس قاصرا على حفظ الأقوال ؛ وإنما يدخل فيه الاجتهاد والاستنباط واستخراج الاحكام . وان كنت أحمد للدكتور

---

(١) علم التفسير ص ٢٧ القاهرة دار المعارف ١٩٧٧ .
(٢) أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبى :
الجامع لأحكام القرآن ١/٣٣ — القاهرة دار الشعب .
(٣) علم التفسير ص ٢٧
(٤) أنظر القرطبى : الجامع لأحكام القرآن ١/٣٠ .

الذهبي قوله فى هذه الخصائص « عدم الانتصار للمذاهب الدينية ضرورة اتحادهم فى العقيدة لان الخلافات المذهبية لم توجد الا بعد عصر الصحابه » (١).

أما عن مشاهير المفسرين من الصحابة فهم عشرة : الخلفاء الأربعة ، وابن مسعود وابن عباس وأبي بن كعب وزيد بن ثابت وأبو موسى الاشعرى وعبد الله بن الزبير ، أما الخلفاء فأكثر من روى عنه منهم على بن أبي طالب كرم الله وجهه ، والرواية عن الثلاثة نزرة جدا وكأن السبب فى ذلك تقدم وفاتهم » (١) .

وأجدر هؤلاء العشرة جميعا بلقب المفسر هو عبد الله بن عباس الذى شهد له رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بالعلم ودعا له بقوله : « اللهم فقهه فى الدين وعلمه التأويل » (٢) ، وسماه ترجمان القرآن ، ولكن الناس تزيدوا فى الرواية عن ابن عباس وتجرأ بعضهم على الوضع عليه والدس فى كلامه حتى قال الامام الشافعى : « لم يثبت عن ابن عباس الا شييه بمائة حديث » (٤) .

ومن الذين ورد عنهم شيء من التفسير من الصحابة غير أولئك العشرة أبو هريرة وأنس بن مالك وعبد الله بن عمر وجابر بن عبد الله والسيدة عائشة أم المؤمنين إلا أن ما روى عنهم قليل بالنسبة الى العشرة السابقين (٥) .

أما عن قيمة التفسير المأثور عن الصحابة فتتلخص فيما يلى :

١ — إذا كان تفسير الصحابى مما يرجع الى أسباب النزول ، أو كان مما لا مجال للرأى فيه ، فهو فى حكم المرفوع إلى الرسول (صلى الله عليه وسلم) لأنه لا يعقل أن يقول الصحابى فيه برأيه ولهذا يجب الاخذ به ولا يجوز رده اتفاقا .

---

(١) علم التفسير : ص ٢٧

(٢) السيوطى الإتقان فى علوم القرآن ٢/٣١٨ — القاهرة الطبعة الثالثة ١٩٤١م .

(٣) الزركشى : البرهان فى علوم القرآن ٢/١٦١
تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم القاهرة دار احياء الكتب العربية ١٩٥٧م .

(٤) السيوطى الإتقان ٢/٣٢٢ .

(٥) د صبحى الصالح : مباحث فى علوم القرآن ص ٢٩٠
الطبعة الخامسة دار العلم الملايين بيروت ١٩٦٨

٢ — اذا كان تفسير الصحابى مما يكون للرأى فيه مجال — فهو موقوف عليه ما دام لم يسنده الى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، وهذا تختلف فيه انظار العلماء : فذهب فريق منهم الى أنه يجب ألايؤخذ به لانه لما لم يرفعه علم أنه اجتهد فيه، والمجتهد يخطىء ويصيب ، والصحابة فى اجتهادهم كسائر المجتهدين ، وذهب فريق آخر : الى انه يجب الاخذ به لظن سماعه له من رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ولأنهم إن فسروا برأيهم ، فرأيهم صواب لأنهم أدرى الناس بكتاب الله (١) .

وأرى أنه اذا رأى الصحابى رأيا ولم يعارض بدليل صحيح من صحابى آخر ، فان رأيه ينبغى الأخذ به ويقدم على غيره من آراء الخلف بلاريب ، وقد قال الامام مالك بن أنس « لايصلح آخرهذه الأمة الا بما صلح عليه أولها » ويرى د . الذهبى أن من أهم الظواهر التى تسجل على تفسير الصحابة أنه لم يدون شىء من التفسير فى هذه المرحلة لأن تدوين العلوم لم يبدأ الا فى القرن الثانى الهجرى (٢) وقد خالفه الدكتور السيد أحمد خليل فى ذلك فقد نقل عن تفسير الطوسى أن أول كتاب مدون ظهر فى التفسير الأثرى كان لسعيد بن جبير المتوفى سنة ٦٤ هـ ثم قال (٣) : ولعل ذلك منه سهو إذ أن ابن النديم أشار الى من هو أقدم منه وهو ابن قدامة الثقفى المتوفى سنة ٦١ هـ .

ثم انتهى إلى عدم القطع برأى فى ذلك ، وهذا ما ما أراه أيضا لفقد أدلة الإثبات ، يقول(٤) : « والقطع بأول كتاب دون فى التفسير ليس سبيله سهلا ولكن المهم أن حركة التدوين فى التفسير ظهرت منذ القرن الأول ، وأنها كانت حركة ممزوجة بالفقه ولذلك قالوا إن واضع التفسير مالك بن أنس بمعنى جامعه لامدونه » :

نعود إلى استكمال الظواهر التى سجلت على تفسير الصحابة فنذكر ما

---

(١) د. محمد حسين الذهبى : علم التفسير ص ٢٦

(٢) المرجع السابق ص ٢٨

(٣) نشأة التفسير فى الكتب المقدسة والقرآن ص ٤٣ — الإسكندرية الطبعة الأولى ١٩٥٤ .

(٤) المرجع السابق ص ٤٤

قاله الدكتور الذهبي(٢) : « اتّخذ التفسير فى هذه المرحلة شكل الحديث ، ولم يكن التفسير الا مجرد الروايات تروى منثورة لآيات متفرقة : يسأل الرسول (صلى الله عليه وسلم) عن معنى آية من القرآن الكريم فيقول فيها ما شاء الله أن يقول ، ويحمل ذلك عنه بعض أصحابه فيروونها لمن لم يسمعها منهم أو لمن يتلقون عنهم من التابعين ، وبالجملة فإن التفسير فى هذه المرحلة لم يتجاوز طريق الرواية وهى الأصل فيما يعرف بالتفسير المأثور .

ومن الحقائق التى يجب أن نقررها أن الفترة التى عاش فيها النبى (عليه الصلاة والسلام) وصحابته هى أزهى فترات التاريخ علما وعملا واخلاصا ، فنرى العلم النافع المقتبس من الله وحده ، والعمل الجاد والاخلاص الشديد ، وإن فرق مابين حال العرب فى جاهليتهم والعرب فى اسلامهم كفرق مابين الظلمات والنور ، وأنه لم يكن للناس من مصدر للمعرفة فى هذه الفترة إلا الله ورسوله وفهما يعطيه الله رجلا للقرآن ، وأن الا خذ عن أهل الكتاب الذين أسلموا مثل عبد الله بن سلام وكعب الاحبار كان فى نطاق محدود ، وفى شأن القصص التى لم يرد تفصيل لها فى القرآن وفى السنة ، وبحيث توافق روح التشريع المنزل ، غير أن رجوع بعض الصحابة إلى أهل الكتاب لم يكن له من الأهمية فى التفسير ما للمصادر الثلاثة السابقة وإنما كان مصدرا محدودا ، وذلك لأن التوراة والانجيل وقع فيهما كثير من التحريف والتبديل ، وكان طبيعيا أن يحافظ الصحابة على عقيدتهم ويصونوا القرآن عن أن تخضع فى فهم معانيه لشىء مما جاء ذكره فى هذه الكتب غير الموثوق بها(٣) » .

وعلى حين نطمئن إلى هذه الحقائق لانستطيع الاطمئنان إلى ما يخالفها من مثل ما قاله الدكتور السيد أحمد خليل ؛ إذ قال عن مرحلة التفسير الأولى « وفى الحق أن الزمن الذى بدأت فيه الخطوة الأولى فى تفسير القرآن كان المسلمون يعيشون عيشة بسيرة لم يكن قد أصابها التعقيد الذى صحب حياتهم فيما بعد ، وكانت عقليتهم لم تبلغ بعد درجة النضج الذى توفر لها فيما ولى

---

(١) علم التفسير ص ٢٨ .

(٢) د. محمد حسين الذهبى : علم التفسير ص ٢٤ ، ٢٥ .

ذلك ، فكانت ثقافتهم تتمثل فى ذلك الشعر الذى خلفوه ، والذى لم يدون إلا فى أواخر الدولة الأموية ، بل كانت آثار التبدى لاتزال بادية فيهم وكل ما يريدون ، أن ينشروا الدين فى آفاق الجزيرة العربية ، وفى الوقت ذاته كانوا يتصلون ببعض الطوائف التى كان لها علم سابق بالديانات الأخرى ، كيهود المدينة وقدكان لهؤلاء أثر كبير فى حياة المدينة نفسها مما يظهر صداه فى القرآن نفسه . . (١) »

والحق أن الأمر ليس كما قال الباحث فإن الخطوة الأولى فى التفسير خطاها النبى صلى الله عليه وسلم ومادام النبى هو الذى فسر القرآن لهؤلاء المسلمين (البدو منهم والحضر) فإن التخلف والتعصب والجهل قد زال عنهم بعد يسير من الزمن ، فأنعمْ بقوم معلمهم ومربيهم النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ وأكرم ، لقد حولهم من خامات الجاهلية إلى عجائب الانسانية ، (لقد عمد إلى الذخائر البشرية وهى أكداس من المواد الخام لا يعرف أحد غناءها ، ولا يعرف محلها وقد أضاعتها الجاهلية والكفر والاخلاد إلى الأرض ، فأوجد فيها باذن الله الإيمان والعقيدة ، وبعث فيها الروح الجديدة ، وأثار من دفائنها وأشعل مواهبها . . . فأصبحوا فى أحضان النبى الأمى صلى الله عليه وسلم من علماء العالم يتفجر العلم من جوانبهم ، وتنطق الحكمة على لسانهم ، أبر الناس قلوبا وأعمقهم علما(٢) » .

كيف تكون عقولهم أقل من الأمم اللاحقة نضجا ، وهم الذين حملوا ميراث العلم النبوى وفهمونا اياه ، وأجمعت الأمة على أنهم أكثر الناس عدالة وضبطا وأقربهم ولاية من الله ، وكيف تنحصر ثقافتهم فى الشعر الذى خلفوه ، والمعلم الأكبر صلى الله عليه وسلم بين ظهر انيهم ، والوحى ينزل عليهم والسنة تبلغ إليهم ، وكفى بذلك علما يقول تعالى : « أو لم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم إن فى ذلك لرحمةً وذكرى لقوم يؤمنون(٣) » ويقول جل شأنه (ما فرَّطنا فى الكتابِ منْ شىء(٤)) ويقول صلى الله عليه وسلم :

---

(١) نشأة التفسير فى الكتب المقدسة والقرآن ص ٣٣ .
(٢) أنظر : أبو الحسن الندوى : ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين ١١٨ — ١٢٠
(٣) العنكبوت : ٥١ . (٤) الأنعام : ٣٨ .

(خير أمتى قرنى ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم[١]) والذى أفهمه أن الخيرية مطلقة تشمل الصلاح والعلم والعمل وغير ذلك من مكارم الاخلاق، وجوانب الكمال فى الجنس البشرى .

أما عن قوله « كانت آثار التبدى لاتزال بادية فيهم » فالقول فيه كما نرى تعميم يجافى التمحيص العلمى إذ أن العرب المسلمين ليسوا سواءا فى ظهور أثر البداوة عليهم وهذا ما قرره القرآن الكريم نفسه ، قال تعالى : « ومنَ الأعرابِ من يتّخِذُ ماينفقُ مَغْرَماً ويتربصُ بكم الدوائرَ عليهم دائرةُ السوء واللهُ سميعٌ عليمٌ ، ومن الأعرابِ من يؤمنُ بالله واليوم الاخر ويتخذُ ماينفقُ قرباتٍ عندَ اللهِ وصلواتِ الرسولِ ألا إنها قربةٌ لهم سَيدخلهم اللهُ فى رحمته إن الله غفورٌ رحيمٌ[٢] » أخبر الله تعالى برضوانه عن الصحابة والرضوان لا يكون إلا بعد بلوغ أقصى ما يمكن بلوغه من الكمال البشرى ، يقول تعالى : « والسابقون الأولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم بإحسانٍ رَضِيَ الله عنهم ورضوا عنهم وأعدَّ لهم جناتٍ تجرى تحتها الأنهارُ خالدين فيها أبداً ذلك الفوزُ العظيمُ[٣] » .

أما عن صلة الصحابة بأهل الكتاب الذين أسلموا، فكان يحدث فيها الاخذ عنهم بقدر ـ كما أسلفنا ـ وأما عن صلتهم بأهل الكتاب الذين لم يسلموا فقد وجه القرآن الكريم هذه الصلة فقال تعالى : « ولا تجادلوا أهلَ الكتابِ إلا بالتى هى أحسنُ إلا الذين ظلموا منهم وقولوا آمنا بالذى أنزِلَ الينا وأُنزِلَ اليكم وإلهنا وإلهكم واحدٌ ونحنُ له مسلمون[٤] » فكانت الصلة بغية التأثير فيهم وتصحيح ما عندهم لا بغية التأثر بهم والاخذ عنهم .

وقال الاستاذ المستشرق جولد تسيهر : « وقد اعترف الناس فى وقت مبكر أن العلم القاطع ببعض أشياء من القرآن ، قد فقد من الجيل الذى جاء

---

(١) صحيح البخارى ٥/٣

(٢) التوبة : ٩٨، ٩٩ .

(٣) التوبة : ١٠٠

(٤) العنكبوت : ٤٦ .

بعد عهد النبي ـ صلى الله عليه وسلم بوقت قصير ، وأن فى القرآن من الأصل مواضع يستعصى فهمها على العلم الإنسانى لأن الله سبحانه قد استأثر بعلمها ؛

وفهم من كلامه أن العلم اليقينى قد فقد فى عصر الصحابة وما بعده ، وأصبح من المستحيل فهم أشياء من القرآن الكريم ، وهذا افتراء وادعاء لا تؤيده الأدلة العلمية الصحيحة (١) .

فقوله (اعترف الناس) تعميم لا يصح ؛ إذ لم يعترف كل الناس بذلك إلا أن يكون هو المعترف من بين الناس ، فان تدبر القرآن كله الذى يعنى العلم القاطع به جملة وتفصيلا مطلوب من النبى (صلى الله عليه وسلم) ومن الصحابة ومن تبعهم بإحسان ، وهذا هو ما قاله الله سبحانه : « أفلا يتدبرون القرآنَ ولو كان من عند غيرِ اللهِ لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ، وإذا جاءَهم أمرٌ من الأمن أوالخوف أذاعوا به ولوردُّوه إلى الرسول وإلىأولى الأمرِ منهم لعلمَهُ الذين يستنبطونه منهم(٢) » وقال تعالى « أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوبٍ أقفالها(٣) » ونعى على قوم لم يتدبروه وعاب عليهم ذلك « أفلم يدبروا القول أم جاءهم مالم يأتِ أباءَهم الأولين(٤) » وذكر العلة من إنزاله « كتابٌ أنزلناه إليك مباركٌ ليدَّبروا آياته وليتذكرَ أولوا الألباب(٥) » .

فإن لم يحدث التدبر والفهم للقرآن كله من النبى (صلى الله عليه وسلم) وصحابته فمن يحدث إذن ، وقد ناقشنا تلك القضية آنفاً بمناسبة الحديث عن التفسير النبوى للقرآن كله وانتهينا إلى أن التأويل بمعنى إدراك كيفية الأشياء فى الأمور الغيبية مثل الروح وصفات الله ومشاهد القيامة هى التى يعلم تأويلها الله وحده ، وإن كان الرسول (صلى الله عليه وسلم) والراسخون فى العلم يعرفون تفسيرها ، أى يفهمون صورتها العلمية :

تفسير التابعين للقرآن :

ثم يذكر ابن تيمية ـ فى مقدمته ـ أن جيل التابعين ورث علم التفسير عن

---

(١) مذاهب التفسير الإسلامى ص ١٠٥ .
(٢) النساء : ٨٢ ، ٨٣ .
(٣) محمد : ٢٤ .
(٤) المؤمنون : ٦٨ .
(٥) ص : ٢٩

الصحابة وتكلم أيضاً بالاستنباط والاستدلال ، وأن النزاع فى التابعين كان أكثر منه فى الصحابة ، لكنه قليل بالنسبة إلى من بعدهم ، وينوه بإمامة مجاهد للتابعين فى التفسير يقول(٦) : « ومن التابعين من تلقى جميع التفسير عن الصحابة كما قال مجاهد : عرضت المصحف على ابن عباس أوقفه عند كل آية منها وأسأله عنها ؛ ولهذا قال الثورى : إذا جاء التفسير عن مجاهد فحسبك به ؛ ولهذا يعتمد على تفسيره الشافعى والبخارى وغيرهما من أهل العلم وكذلك الإمام أحمد وغيره ممن صنف التفسير ، يكرر الطرق عن مجاهد أكثر من غيره .

والمقصود أن التابعين تلقوا التفسير عن الصحابة ، كما تلقوا عنهم علم السنة ، وإن كانوا قد يتكلمون فى بعض ذلك بالاستنباط والاستدلال ، كما يتكلمون فى بعض السنن بالاستنباط والاستدلال .

ونحن نعرف أن الصحابة انتشروا فى الأمصار بعد وفاة النبى (صلى الله عليه وسلم) ، وحيثما حل الصحابى فى مكان التفَّ حوله الطالبون لعلم النبوة بما فى ذلك التفسير ؛ ولهذا نشأت مدارس تفسيرية كثيرة فى عهد التابعين أشهرها ثلاث :

أولا : مدرسة مكة وأصحابها تلاميذ ابن عباس رضى الله عنهم ومنهم : أبو الحجاج مجاهد بن جبر المكى المتوفى سنة ١٠١ هـ حكى عن نفسه أنه عرض القرآن على ابن عباس ثلاثين مرة ، وقد اعتمد على تفسيره الشافعى والبخارى ، وسعيد ابن جبير المتوفى سنة ٩٥ هـ قتله الحجاج ، وعكرمة مولى ابن عباس المتوفى سنة ٢٠٥ هـ ، وطاووس بن كيسان اليمانى المتوفى بمكة سنة ١٠٦ هـ ، وعطاء ابن أبى رباح المكى المتوفى سنة ١١٤ هـ .

ثانياً : مدرسة المدينة : ورجالها تلاميذ أبى بن كعب وأصحاب زيد بن أسلم المتوفى سنة ١٣٦ هـ ومنهم : أبو العالية رفيع بن مهران الرياحى المتوفى سنة ٩٠ هـ ، ومحمد بن كعب القرظى المتوفى سنة ١١٨ هـ .

ثالثاً : مدرسة العراق : وأصحابها تلاميذ عبد الله بن مسعود ومنهم : مسروق بن الاجدع الكوفى المتوفى سنة ٦٣هـ ، والأسود بن يزيد المتوفى سنة

---

(١) مقدمة فى أصول التفسير ١٣/٣٣٢ ، ٣٣٣ .

(٢) د. عبدالله محمود شحاته : علوم التفسير ص ٣٢ — ٣٤ القاهرة ١٩٧٥ .

٧٥ هـ ، وعلقمة بن قيس المتوفى سنة ١٠٢ هـ ، وعامر الشعبي المتوفى سنة ١٠٥ هـ

وقد اختلف فيمن هو أعلم هؤلاء بالتفسير ، فذكر الدكتور عبد الله شحاته أن سعيد بن جبير كان أعلم التابعين فى التفسير ، نص على ذلك قتادة وحكاه السيوطى فى الاتقان(١) ، بينما وصف ابن تيمية مجاهدا بأنه إمام التفسير(٢) ، وذكر التعليل لذلك فى غير موضع من مصنفاته ، يقول : « إن السلف فسروا جميع القرآن ، وقال مجاهد : عرضت المصحف على ابن عباس من فاتحته إلى خاتمته أقفه عند كل آية وأسأله عنها(٣) » ولهذه المكانة لتفسير مجاهد عاد يؤكد اعتماد أئمة العلم عليه ذاكرا أصح طرق الرواية عنه يقول : « وعلى تفسير مجاهد يعتمد أكثر الأئمة كالثورى وأحمد بن حنبل والبخارى ، قال الثورى : إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به ، والشافعى فى كتبه أكثر الذى ينقله عن ابن عيينة عن ابن أبى نجيح عن مجاهد ، وكذلك البخارى فى صحيحه يعتمد على هذا التفسير ، وقول القائل لا تصح رواية ابن أبى نجيح عن مجاهد جوابه : أن تفسير ابن أبى نجيح عن مجاهد من أصح التفاسير ، بل ليس بأيدى أهل التفسير كتاب فى التفسير أصح من تفسير ابن أبى نجيح عن مجاهد إلا أن يكون نظيره فى الصحة » (٤) .

والحق أن مجاهداً هو إمام التابعين فى التفسير ، لأنه تلقى علمه عن إمام الصحابة فى التفسير بلا نزاع وهو ابن عباس ، وذكر هذه الحقيقة كثير من علماء التفسير أنفسهم ، يقول القرطبى : « قرأ مجاهد على ابن عباس قراءة تفهم ووقوف عند كل آية » (٥) .

أما عن مصادر التفسير فى عهد التابعين فكانت الكتاب والسنة فى الدرجة الأولى ، يضاف إلى ذلك أقوال الصحابة ، وكذلك أقوال أهل الكتاب على نحو ما قلنا بالنسبة للصحابة ، غير أن بعض التابعين توسعوا فى ذلك

---

(١) المرجع السابق ص ٣٢ .
(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٧/٣٦٧ .
(٣) المرجع السابق ١٧/٣٩٥ .
(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٧/٤٠٨ ، ٤٠٩ .
(٥) الجامع لأحكام القرآن ١/٣١ .

وتساهلوا فى نقل المروى منه دون حرج للصحة [١] وأشار إلى ذلك الدكتور عبد الله شحاته فى حديثه عن خصائص تفسير التابعين ، يقول : [٢] كثر الرجوع إلى أهل الكتاب ودخل فى التفسير كثير من الاسرائيليات ، وذلك لكثرة مَنْ دخل مِنْ أهل الكتاب فى الإسلام وتساهل التابعون فى الاستماع إليهم ، وبالنظر إلى القولين نجد أن قول الدكتور الذهبى (أن بعض التابعين) — وليس التابعين جميعاً — توسعوا فى ذلك أدق وأقرب إلى الصواب فلو كان الكل تساهل فى الأخذ عن أهل الكتاب لما أطمأن أحد إلى الأخذ عنهم ، وقد أكد ابن تيمية فى مصنفات التفسير أن الصحابة والتابعين هم الذين أخذ عنهم علم الناسخ والمنسوخ [٣] .

وأرى أن قيمة تفسير التابعين تظهر كذلك فى حالة ضعف الإسناد عن الصحابى وقوته عن التابعى ولا سيما بعد أن قال الإمام الشافعى : « لم يثبت عن ابن عباس فى التفسير إلا شبيه بمائة حديث » ، ففى هذه الحالة يكون قول التابعى هو الأسلم والأصح ، ففى تفسير قوله تعالى : « ثم رددناهُ أسفلَ سافلين إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات » روى عن مجاهد أنه قال : رددناه إلى النار ، وروى عن ابن عباس أنه قال رددناه إلى أرذل العمر ، وقد رد ابن كثير القول المروى عن ابن عباس قائلا : ولو كان هذا هو المراد لما حسن استثناء المؤمنين من ذلك لأن الهرم قد يصيب بعضهم » [٤] إذن فالصواب عنده القول المروى عن مجاهد ، وإذا ما رجعت إلى ابن تيمية وجدت أنه وصف القول المروى عن ابن عباس بأن فيه نظراً ، ووصف القول المروى عن مجاهد بأنه هو الذى دلت عليه الآية قطعاً ، وناقش القولين مناقشة قائمة على اللغة والعقل معاً يقول : « وفى قوله : (أسفل سافلين) قولان : قيل الهرم ، وقيل العذاب بعد الموت ، وهذا هو الذى دلت عليه الآية قطعاً فإنه جعله فى أسفل سافلين إلا المؤمنين ، والناس نوعان فالكافر

---

(١) د. محمد حسين الذهبى : علم التفسير ص ٢٩ .

(٢) علوم التفسير ص ٣١ .

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٩٧/١٧ .

(٤) تفسير القرآن العظيم ٤٥٧/٨ كتاب الشعب القاهرة ١٩٧١ .

بعد الموت يعذب فى أسفل سافلين ، والمؤمن فى عليين وأما القول الأول (وهو المروى عن ابن عباس) ففيه نظر ، فإنه ليس كل من سوى المؤمنين يهرم فيرد إلى أسفل سافلين ، بل كثير من الكفار يموت قبل الهرم وكثير من المؤمنين يهرم ، وإن كان حال المؤمن فى الهرم أحسن حالا من الكافر ، فكذلك فى الشباب حال المؤمن أحسن من حال الكافر ، فجعل الرد إلى أسفل سافلين فى آخر العمر وتخصيصه بالكفار ضعيف ؛ ولهذا : قال بعضهم إن الاستثناء منقطع على هذا القول وهو أيضاً ضعيف ، فإن المنقطع لايكون فى الموجب ، ولو جاز هذا لجاز لكل أحد أن يدعى فى أى أستثناء شاء أنه منقطع ، وأيضاً فالمنقطع لا يكون الثانى منه بعض الأول والمؤمنون بعض نوع الإنسان » (١) .

وعلى ذلك نطمئن إلى ما قاله الدكتور الذهبى : « إن قول التابعى فى التفسير يجب عدم الأخذ به إلا إذا كان مما لا مجال للرأى فيه ، فإنه يؤخذ به حينئذ عند عدم الريبة ، فإن أرتبنا فيه بأن كان يأخذ عن أهل الكتاب فلنا أن نترك قوله ولا نعتمد عليه ، أما إذا أجمع التابعون على رأى فإنه يجب علينا أن نأخذ به ولا نتعداه إلى غيره » (٢) .

وما دام ابن عباس قد تبوأ قمة تفسير الصحابة ، ومجاهد قد تبوأ قمة تفسير التابعين ، فكان من المتوقع أن يكثر الوضع عليهما ونسبة الأقوال إليهما بالباطل حتى تروج البضاعة العلمية التى يخشى عليها من الكساد أجل.. « فقد ظل ابن عباس دوماً موضع الاعتبار والتقدير من صحابة الرسول (عليه الصلاة والسلام) وممن لحقه بعد ذلك فما أكثر ما يدور اسمه فى كتب التفسير القرآنى على اختلاف مناهجها ومنازعها السياسية والمذهبية ، ولعل فى كثرة ما وضع ونسب إليه آية تقدير وإكبار من الوضاع ورغبة فى أن تنفق بضاعتهم موسومة بمن فى اسمه الرواج العلمى » (٣) .

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٧/٢٧٩ ، ٢٨٠ .

(٢) علم التفسير ص ٣٣ .

(٣) د. مصطفى الصاوى الجوينى : مناهج فى التفسير منشأة المعارف بالإسكندرية ص ٤١

كذلك أثنى كثيرون على اجتهاد مجاهد وحسن استنباطه وقيل عنه إنه « يعد من أشهر الذين استعملوا عقولهم فى التفسير فى العصور الأولى فقد كان مطلعا يميل الى الآراء العقلية » (١) . ولكن لا يبعد أن تكون طرق الاسناد الضعيفة قد كثرت على مجاهد كما كثرت على ابن عباس وقد علمنا أن ابن تيمية وهو ممن لهم بصر نافذ فى نقد الاسانيد أثنى على طريق واحدة عن مجاهد ، وهى طريق ابن أبى نجيح عن مجاهد وهذا هو السر فى أن كثيرا من الأقوال المنسوبة الى ابن عباس ومجاهد لم تصب عين الصواب ، ولم يعول كثير من المفسرين النابهين عليها .

فى تفسير قوله تعالى : « ذلك ليعلمَ أنى لم أخنهُ بالغيب وأن الله لايهدى كيدَ الخائنين ، وما أبرىءُ نفسى ان النفسَ لامارةٌ بالسوءِ الامارحمَ ربى ان ربى غفورٌ رحيمٌ » (٢) روى ابن جرير عن ابن عباس : يقول يوسف (ذلك ليعلم أنى لم أخنه بالغيب وأن الله لا يهدى كيد الخائنين) فقال له جبريل عليه السلام ولاهممت بما هممت به فقال (ما أبرئ نفس ، إن النفس لامارة بالسوء) وهكذ قال مجاهد وسعيد بن جبير وعكرمة وابن أبى هذيل والضحاك والحسن وقتادة والسدى (٣) .

وهذا الرأى لكبار المفسرين من الصحابة والتابعين يجعل الكلام ليوسف عليه السلام ، ويترتب على ذلك مجافاة السياق القرآنى ويتنافى مع عصمة الانبياء المتضمنة براءة النفس من السوء ، ولذا نجد رأيا آخر يجعل الكلام كله لامرأة العزيز ، اذ يتفق ذلك مع عصمة الانبياء مع شهادة السياق لذلك ونجد من المفسرين من انتصر لهذا الرأى الثانى ، يقول ابن كثير : تقول امرأة العزيز انما اعترفت بهذا على نفسى ذلك ليعلم زوجى أنى لم أخنه فى نفس الأمر ولا وقع المحذور الأكبر ، وانما راودت هذا الشاب مراودة فامتنع ، فلهذا اعترفت ليعلم أنى بريئة (وان الله لايهدى كيد الخائنين وما أبرىء نفسى) فان النفس تتحدث وتتمنى ولهذا راودته لانها امارة بالسوء (إلامارحمَ ربى) أى إلامن عصمه

---

(١) أحمد أمين : ظهر الإسلام ٢/٤٠ — القاهرة ١٩٣٥

(٢) يوسف ٥٢، ٥٣ م

(٣) أنظر الحافظ ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ٤/٣٢٠ .

الله تعالى (ان ربي غفور رحيم) ثم يقول : وهذا القول هو الأشهر ؛ والاليق والانسب بسياق القصة ومعانى الكلام ، وقد حكاه الماوردى فى تفسيره وانتدب لنصرة الامام العلامة أبو العباس ابن تيمية رحمه الله فأفرده بتصنيف على حدة » (١) . وبالرجوع إلى تفسيره وجدناه قد انتصر لهذا القول ودافع عنه باستفاضة ومما قاله : « ان نفس يوسف عليه السلام كانت من أزكى الانفس فكيف أن يقول : (وما أبرىء نفسى ان النفس لامارة بالسوء) والله يعلم أن نفسه بريئة ليست أمارة بالسوء ، بل نفسه زكية من أعظم النفوس زكاء والهم الذى وقع كان زيادة فى زكاء نفسه وتقواها وبحصوله مع تركه لله لتثبت له به حسنة من أعظم الحسنات التى تزكى نفسه » (٢)

والقدرة على التمييز بين الاسناد الصحيح وما دونه عن الصحابة والتابعين ان كانت قد اتيحت للمفسرين الناقدين أمثال ابن تيمية ، فانها لم تتح لغيرهم ممن ركزوا على النزعة الاصلاحية فى تفسيرهم بأسلوب أدبى رفيع فحسب ، أمثال الاستاذ سيد قطب فانه قد وقع فى التناقض فى هذه القضية ، يقول فى التصوير الفنى : قال تعالى : « قالت امرأة العزيز الآن حصحص الحق أنا راودته عن نفسه وإنه لمن الصادقين » ثم يجعل الاستاذ سيد قطب الحديث التالى ليوسف فيقول : وفى تعقيب يوسف على هذا يبدو الرجل الحصيف المقتصد فى التعبير الذى لا يبالغ فى شىء انما يضع الاحتمالات والاحتياطات لكل حاله : ذلك ليعلم أنى لم أخنه بالغيب وأن الله لا يهدى كيد الخائنين وما أبرىء نفسى ان النفس لامارة بالسوء ، ثم يعقب هو على قول يوسف عليه السلام كما ظن قائلا : فى قول يوسف ذاته هنا ما يؤيد تفسيرنا الذى أسلفنا (وقد فسر أن الهم كان متبادلا فى اللحظة الأولى حتى رأى يوسف برهان ربه فأمسك » (٣) أرأيت كيف جعل الكلام ليوسف بما أثبتنا ضعفه آنفا ثم استمع اليه وقد جعل الحديث لامرأة العزيز قائلا : « فان امرأة العزيز تقدمت لتعلن الحقيقة كاملة : الآن حصحص الحق أنا راودته عن نفسه وإنه لمن الصادقين ، ذلك ليعلم أنى لم أخنه بالغيب وأن الله

---

(١) الحافظ ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ٤/٣١٩ — ٣٢٠ .
(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٥/١٣٩ .
(٣) التصوير الفنى فى القرآن ص ١٦٨ دار الشروق — القاهرة

لايهدى كيد الخائنين ، وماأبرئ نفسى ان النفس لأمارة بالسوء الا ما رحم ربى إن ربى غفور رحيم » وفى هذه الفقرة الأخيرة تبدو المرأة مؤمنة متحرجة تبرئ نفسها من خيانة يوسف فى غيبته ، ولكنها تتحفظ فلا تدعى البراءة المطلقة لأن النفس امارة بالسوء — الا مارحم ربى — ثم تعلن مايدل على ايمانها بالله — ولعل ذلك كان اتباعا ليوسف « ان ربى غفور رحيم » (١) .

وهناك ظواهر لتفسير التابعين سجلها بعض الباحثين عليهم أهمها :

١ — دخل فى التفسير كثير من الاسرائيليات والنصرانيات وقد تساهل بعض المفسرين من التابعين فزجوا بها فى التفسير برغم بطلانها ، ولاشك أن هذا أمر مأخوذ عليهم كما هو مأخوذ على من بعدهم .

٢ — ظهر فى التفسير تفسيرات تحمل فى طياتها الانتصار لبعض المذاهب الدينية التى ظهرت فى هذا العصر . . عصر التابعين : فنجد — مثلا — قتادة بن دعامة السدوس ينسب الى الخوض فى القضاء والقدر ويتهم بأنه قدرى كما نجد الحسن البصرى يفسر القرآن على اثبات القدر ويكفر من يكذب به .

٣ — كثر الخلاف بين التابعين فى التفسير عما كان بين الصحابة رضوان الله عليهم وإن كان اختلافا قليلا بالنسبة لماوقع بعد ذلك من متأخرى المفسرين (٢).

وهذه الخاصية هى التى نص عليها ابن تيمية فى مقدمته حيث يقول : « وان كان النزاع فى التابعين أكثر منه فى الصحابة ، فهو قليل الى من بعدهم وكلما كان العصر أشرف كان الاجتماع والائتلاف والعلم والبيان فيه أكثر » (٣).

والى جانب ذلك نجد أن هناك قضايا كانت مثار خلاف بين الباحثين ، وأهمها قضية التدوين ، فبعضهم قطع أن التفسير دون فى عصر التابعين (٤) وبعضهم قطع أن التفسير لم يدون وظل محتفظا بطابع التلقى والرواية (٥) وبعضهم

---

(١) فى ظلال القرآن ٥/٩ بيروت — لبنان الطبعة السابعة ١٩٧١ .
(٢) أنظر د. محمد حسين الذهبى : علم التفسير ص ٣٣ ، ٣٤ .
(٣) مقدمة فى أصول التفسير ١٣/٣٣٢ .
(٤) أنظر د . عبد الله شحاته : علوم التفسير ص ٣٠ .
(٥) أنظر د. محمد حسين الذهبى علم التفسير ص ٣٤ .

توقف ولم يقطع كما أشرنا من قبل[1] وهذا هو الذى أراه، والسبب — كما قلت — عدم توفر الادلة القاطعة لأى من الرأيين السابقين ونذكر — أخيرا — من هذه القضايا قضية التفسير الكلى أو الجزئى للقرآن ، فذهب الدكتور عبد الله شحاته الى أنه ظهرت تفاسير شاملة لاكثر آيات القرآن ، ونرى مع ابن تيمية أنه ظهرت فى عصر التابعين تفاسير شاملة لايات القرآن جميعها ، تتضمن فى ثناياها القدر الذى ورثوه عن الصحابة — رضوان الله عليهم ، والقدر الذى قالوا فيه برأيهم واجتهادهم ، ولكن هذه التفاسير تتفاوت أسانيدها — صحة أو ضعفا — ولا ريب فى ذلك — كما أشرنا من قبل .

التفسير فى عهد تابعى التابعين (أو عهد التدوين)

يعد هذا العهد همزة الوصل أو القنطرة التى انتقل التفسير عليها من الرواية الشفوية الى التدوين ، حيث إن التدوين حدث فى العصر الثانى الهجرى (باتفاق الباحثين ، ولم يفرد ابن تيمية تابعى التابعين بحديث فى مقدمته ولكنه تحدث عنهم وعن قيمة تفسيرهم فى مواضع متفرقة فى المقدمة وغيرها ، وتكمن قيمة تفسير الجيل الثانى من التابعين فى كثرة الأقوال وضروب الاجتهاد والاستنباط ونماذج من الرأى المحمود التى شملت آيات القرآن جميعها ، بيد أن تفسيرهم — بوجه عام — أقل قيمة من تفسير الصحابة والتابعين ، ولهذا لا يتسنى لاحد أن يقول إن أقوالهم حجة ملزمة على من بعدهم وانما يستأنس بها فقط فى تنوير السبيل أمام المفسر والمجتهد ، وأشهر هؤلاء المفسرين من تابعى التابعين :

— مقاتل بن سليمان توفى سنة ١٥٠ هـ وهو أول من دون تفسيرا كاملا للقرآن تقريباً .

— شعبة بن الحجاج توفى ١٦٠ هـ .

— سفيان بن سعيد الثورى توفى ١٦١ هـ .

— وكيع بن الجراح توفى ١٩٧ هـ .

— سفيان بن عيينة ١٩٨ هـ .

---

(١) أنظر د. سيد أحمد خليل : نشأة التفسير ص ٤٤ .

— يزيد بن هارون توفى ٢٠٦ هـ .

— روح بن عبادة القيسى توفى ٢٠٧ هـ .

— عبد الرزاق بن همام الصنعانى توفى ٢١١ هـ .

— آدم بن إياس العسقلانى توفى ٢٢٠ هـ .

— اسحق بن راهويه توفى ٢٣٨ هـ .

— عبد بن حميد توفى ٢٤٩ هـ .

وهؤلاء جمعوا أقوال من تقدمهم وصنفوا التفاسير ، فكانوا بذلك ارهاصا لابن جرير الطبرى الذى يوشك المفسرون جميعا من بعده أن يكونوا عالة عليه(١) .

وقد ضاع أكثر هذه التفاسير فلم يبق منها تقريبا إلا تفسير سفيان الثورى وقد طبع حديثا بالهند ، وتفسير عبد الرزاق بن همام الصنعانى شيخ البخارى فى الحديث ، وتفسيره مخطوط محفوظ بدار الكتب المصرية وتوجد نسخة منه بمكتبة استانبول بتركيا ، وتفسير مقاتل بن سليمان وذكر الدكتور عبد الله شحاته أنه جمع نسخه من انحاء العالم وقام بتحقيقه تمهيدا لنشره(٢).

وأهم مزايا التفسير فى هذه المرحلة ، الجمع المستوعب لا قوال من تقدمهم من الصحابة والتابعين وتدوينها فى الكتب ، ولكن يؤخذ على بعضهم الاسراف فى الاخذ من الإسرائيليات ، وحذف الاسانيد واختصارها أحيانا ، وذلك أدى إلى دخول الوضع فى التفسير واختلاط الصحيح بالعليل ، وخير مثال على ذلك مقاتل بن سليمان المتوفى سنة ١٥٠ هـ ، فإنه نموذج للمفسر الذى يذكر من الإسرائيليات كل شاردة وواردة ولايسند شيئا من ذلك ولا يعقب

---

(١) أنظر فى ذلك الزركشى : البرهان فى علوم القرآن ٢ / ١٥٩ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم القاهرة — دار إحياء الكتب العربية ١٩٥٧م

السيوطى : طبقات المفسرين ٣٠، ٣١ ١٨٤٩م .

ابن العماد الحنبل : شذرات الذهب فى أخبار من ذهب ٢/٢٦٠، ٢٦١

طبعة حسام الدين القدسى : ١٣٥٠هـ .

الخطيب البغدادى : تاريخ بغداد ٢/١٦٢ — طبعة الخانجى بمصر ١٩٣١م .

(٢) : علوم التفسير ص ٣٦ .

عليه بنقده وبيان ما فيه من حق وباطل[١] . وتلك مرحلة خلت من التفسير بما لها وما عليها .

اختلاف التنوع واختلاف التضاد :

بعد ذلك يتعرض ابن تيمية لقضية هامة من قضايا التفسير ، وهى أن الخلاف بين السلف فى التفسير لم يكن اختلاف تضاد ، وإنما كان اختلاف تنوع (فى الغالب) وتوضيحا لهذه القضية قسم الاختلاف إلى قسمين[٢] : قسم يلجأ فيه المفسر إلى التعبير عن الذات الواحدة بمتراد فاتها أو بصفاتها فالمترادفات مثل : تفسير الصراط المستقيم بالقرآن أو الاسلام أو طريق العبودية أو السنة والجماعة ، وواضح أن كلا من هذه التفاسير لاتضاد التفسير الاخر وإنما تكاد تكون مترادفات لشىء واحد ، والصفات مثل تفسير القرآن بالفرقان والهدى والشفاء والبيان والكتاب ، مع الاعتراف بأن فى كل صفة ماليس فى الصفة الأخرى وإنما كل صفة تتضمن جزءا من المعنى فيكون مجموع الصفات تكميلا للمعنى .

والقسم الثانى : هو التعبير عن الذات الواحدة ببعض أنواعها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر أو التعريف المطابق « فالظالم لنفسه » الوارد فى القرآن الكريم شىء واحد ولكن الظلم أنواع فكان كل مفسر من السلف يذكر نوعا معينا من الظلم ويذكر غيره نوعا آخر ، فجاءت تفسيرات الظالم لنفسه على هذا النحو :

— هو المضيع الواجبات والمنتهك للمحرمات .

— هو الذى يؤخر العصر إلى الاصفرار .

— هو الذى يأكل الربا ويمنع الزكاة .

وواضح أن كلا من هذه التفاسير ليس ضد التفسير الاخر ، وإنما هو واحد من الأنواع التى يشملها اللفظ المراد تفسيره .

وكذلك جاء تفسير المقتصد على هذا النحو :

---

(١) أنظر د. محمد حسين الذهبى : الإسرائيليات فى التفسير والحديث ص١٩٢ القاهرة ١٩٧١

(٢) أنظر مقدمة فى أصول التفسير ١٣/٣٣٣ — ٣٣٩ .

— هو الفاعل للواجبات والتارك للمحرمات .

— هو الذى يصلى فى أثناء الوقت .

— هو الذى لا يأكل الربا ويؤدى الزكاة المفروضة .

وكذلك جاء تفسير السابق بالخيرات على هذا النحو :

— هو المتقرب بالحسنات مع الواجبات .

— هو الذى يصلى فى أول الوقت .

— هو المتصدق بما أنعم الله عليه فضلا عن الزكاة المفروضة . ويعزو ابن تيمية اتفاق السلف فى التفسير أو على الأقل براءتهم من اختلاف التضاد إلى شرف العصر وائتلافه وانعدام الاختلافات المذهبية فيه ، وبينما يرى ابن تيمية ذلك نجد أن الدكتور سيد أحمد خليل يعزو هذه الظاهرة إلى خاصية نقل العلم بالرواية الشفوية وانعدام أساليب البحث العلمى ، يقول الدكتور متحدثا عن المرحلة الأولى فى التفسير : « ولما كان هذا التفسير يقوم على الرواية فإن الخلاف فيه يسير وهذا طبيعى لأن العقلية الأسلامية لما تكن قد مرنت على أساليب البحث العلمى الدقيق وقد لاحظ هذا ابن تيمية ، فقال : إن الخلاف فى التفسير الأثرى يرجع إلى اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد[1] .. » ونقول الحق أن نقل العلم عن طريق الرواية الشفوية لا يلزم منه انعدام الاختلاف ، فقد كانوا يضيفون إلى جانب الرواية الاجتهاد والاستنباط ، واختفاء أساليب البحث العلمى فى عصر الصحابة والتابعين دعوى ليس عليها دليل ، فإن طريقتهم فى الجرح والتعديل والتحرى فيمن يأخذون عنه العلم ، وسلامة نظرهم ودقة اجتهادهم كل ذلك قد بلغ شأوا بعيدا يعز على البحث العلمى المعاصر أن يبلغه ، كما أن ابن تيمية لم يقل إن الخلاف فى التفسير الأثرى يرجع إلى اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد ، كما ذكر الدكتور فقد نسب ابن تيمية هذه الظاهرة إلى السلف فقط أى إلى الصحابة والتابعين ولم يجعلها ظاهرة ملازمة للتفسير النقلى فى أى عصر ، وذلك لأن تيار التفسير النقلى

---

(١) نشأة التفسير فى الكتب المقدسة والقرآن ص ٣٦ .

امتد عبر العصور التالية ومع ذلك وقع الاختلاف والتناقض لتفاوت الاسانيد صحة وضعفا أحيانا ولسوء فهم الأقوال وتحريف الكلم عن مواضعه أحيانا أخرى ، وهذا نص ما قاله ابن تيمية : « الخلاف بين السلف فى التفسير قليل وخلافهم فى الأحكام أكثر من خلافهم فى التفسير وغالب ما يصح عنهم من الخلاف يرجع إلى اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد[1] » .

وكذلك فقد استشكل على الأستاذ جولد تسيهر ، معنى الاختلاف بين السلف، ووصف الروايات عن الصحابة بأنها مختلفة ومتعارضة ، وقطع أنه لا يوجد تفسير مأثور موحد للقرآن حيث يقول : من الظواهر التى لاحظناها حتى الآن يمكن استخلاص أنه لا يوجد تفسير مأثور موحد للقرآن ، فمن ناحية يروى عن صحابة مختلفين وجوه مختلفة وكثيراً متعارضة فى تفسير مواضع من القرآن ، ومن ناحية أخرى تنسب إلى صحابى واحد بعينه أقوال مختلفة فى دلالة بعض مفردات أو سائر تراكيب جملية ، وعلى هذا يمكن عد وجوه من التفسير مختلفة بعضهامع بعض ، ومتعارضة بعضها مع بعض ، تفسيراً بالعلم مع التسوية بينها جميعاً فى الحق »[2] فقوله (وجوه مختلفة) فانه أن الاختلاف اختلاف تنوع لاتضاد وقوله (متعارضة) غير صحيح ؛ فإنه إذا صحت الأسانيدعن الصحابة فلن تجد ذلك التعارض الذى يزعمه ، وقوله (تنسب إلى صحابى واحد بعينه أقوال مختلفة) لم يفطن فيـــه إلى أن الأقوال تأتى عن طريق الأسانيد وإننا لاصطفاء القول الصحيح ننقد الأسانيد توصلا إلى أصوبها ، واختياراً للقول الذى حمله الإسناد الصحيح ، ثم نضرب صفحاً بعد ذلك عن الأسانيد الواهية بأقوالها المختلفة ، ولا يزعجنا بعد ذلك كثرة هذه الأقوال واختلافها .

ونعود إلى حديث ابن تيمية عن اختلاف التنوع ، فإنه ألحق قضية أسباب النزول بالقسم الثانى من اختلاف التنوع وهو التعبير عن الشىء الواحد ببعض أنواعه على سبيل المثال لا على سبيل الحصر ، فإن الآية المراد تفسيرها كان الصحابة يختلفون فى ذلك التفسير ولكن كيف ؟ يأتى صحابى ويقول نزلت تمدح

---

(١) مقدمة فى أصول التفسير ص ١٣/٣٣٣ .

(٢) مذاهب التفسير الإسلامى ص ١٠٤ .

فلاناً مثلا ، ويأتى آخر ويقول نزلت تمدح فلاناً رجلا آخر والحقيقة أن الآية لم تنزل بشأن هذين الرجلين فحسب ، وإنما هما نوعان فقط من الجنس كله الذى نزلت الآية لمدحه ، وما ينطبق على الآيات التى نزلت للمدح ينطبق على الآيات التى نزلت للذم أو التحذير أو الوعد والوعيد أو غير ذلك من الأحكام ، والعبرة — كما قال علماء الأصول — بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .

وضرب ابن تيمية أمثلة على ذلك من القرآن الكريم :

فمثلا آية اللعان فى (سورة النور) قيل إنها نزلت فى عويمر العجلانى ، وقيل إنها نزلت فى هلال ابن أمية ، والحق أنها نزلت فى شأن هذين الرجلين وشأن كل من أراد أن يلاعن من زوجه إذا رآها متلبسة بالزنا ، وقوله تعالى : « ومن يُولهم يومئذ دُبره » قيل إنها نزلت فى بدر ، والحق أنها نزلت كذلك فى شأن الذى يفر يوم الزحف من المسلمين فى أى زمان وفى أى مكان .

ثم تعرض ابن تيمية بعد ذلك لسبب هذا الاختلاف فرأى أنه يكون لنزول الآية مرتين بشأن حادثتين أو شخصين فيشهد صحابى حادثة معينة ، ويشهد صحابى آخر حادثة أخرى ، أو قد يكون اللفظ فى الغالب مشتركاً أو عاماً يتضمن معانى كثيرة فيذكر مفسر معنى واحداً ويذكر مفسر آخر معنى آخر ، ثم أشار إلى مدى تعبير الأقوال المختلفة عن المقصود ، وأكد أنها لا تعبر عن معنى الآية على سبيل التحقيق فهذا لا يستطيعه أحد وإنما على سبيل التقريب ، وضرب مثالا على هذا بقوله : فإذا قال أحدهم (أن تبسل) أى تحبس وقال الآخر : ترتهن ونحو ذلك لم يكن من اختلاف التضاد وإن كان المحبوس قد يكون مرتهناً وقد لا يكون ، إذ هـذا تقريب المعنى كما تقدم وجمع عبارات السلف فى مثل هذا نافع جداً فإن مجموع عباراتهم أدل على المقصود من عبارة أو عبارتين »[1] .

وقد ذكر ابن تيمية فى نص سابق أن اختلاف الصحابة فى الأحكام كان أكثر من اختلافهم فى التفسير ، وذلك لأن هذا المجال نطاق الاجتهاد فيه أوسع

---

(١) مقدمة فى أصول التفسير ١٣ / ٣٤٣ .

وخاصة فيما لم يرد فيه نص من كتاب أو سنة ، وهذا المجال أيضاً هو الذى كان يقع فيه أحياناً اختلاف التضاد .

وأشار ابن تيمية أن من نماذج خلاف التضاد النادر الذى وقع بين الصحابة الخلاف فى تفسير آيات الأحكام ، أحكام العبادات والمعاملات ، وخاصة الأحوال التى جدت بعد موت النبى (صلى الله عليه وسلم) مثل (اجتماع الجد والأخوة) وبالرجوع إلى كتب الفقه نجد مصداق ما قاله ابن تيمية ، فنى باب الفرائض قال الإمام الشوكانى ملخصه : اختلف الصحابة فى الجد اختلافاً طويلا ففى البخارى يروى عن على وعمر وزيد بن ثابت وابن مسعود فى الجد قضايا مختلفة . وروى عن ابن عباس أنه جعل الجد كالأب . وكان من رأى أبى بكر وعمر أن الجد أولى من الأخ . وروى عن على واين مسعود وزيد بن ثابت والأكثرين : ولا يسقط الإخوة الجدّ بل يقاسمهم بخلاف الأب وإن اختلفوا فى كيفية المقاسمة . . »[1] .

ثم نجد أن ابن تيمية يعزو هذا الضرب من اختلاف الصحابة إلى أربعة أسباب جوهرية هى :

١ — خفاء الدليل ، وذلك مشروح فى مصنف آخر إذ يقول : كأن يكون الحديث قد بلغ الصحابى وثبت عنده لكن نسيه(٢) .

٢ — عدم سماع الدليل : يريد بذلك ألا يكون الحديث قد بلغه على الاطلاق .

٣ — الغلط فى فهم النص : أى عدم فهم المراد بالنص من الاحكام .

٤ — اعتقاد معارض راجح : أى لم يأخذ صحابى بدليل أخذ به صحابى آخر لاعتقاد أن ما عنده هو الراجح(٣) .

الاتجاهان الاساسيان فى التفسير :

وهنا يشرع ابن تيمية فى تناول الاتجاهين الأساسيين اللذين لا يخلو منهما

---

(١) محمد بن على بن محمد الشوكانى : نيل الأوطار ٦ / ٦٩ ، ٧٠ الطبعة الأخيرة الحلبى — مصر .

(٢) أنظر : رفع الملام عن الأئمة الأعلام ص ٩ القاهرة ١٣٨٧ .

(٣) أنظر مقدمة فى أصول التفسير ١٣/٣٤٤ .

أى تفسير : الاتجاه النقلى أو التفسير بالمأثور ، والاتجاه العقلى أو التفسير بالرأى أو الاجتهاد أو الاستنباط :

الاتجاه النقلى :

أدرك ابن تيمية أن التفسير بالمأثور لا يصل الينا إلا عن طريق الرواية أو الاسناد ، وأن الأسانيد ليست سواء فى الصحة والضعف ، ومن ثم فقد أنشأ يبين الطرق المختلفة التى يسير عبرها التفسير الينا وأيها له العاقبة الحسنى ، وأيها له العاقبة السوأى ، ولاشك أن خير السبل سلامة هو الإسناد الصحيح الذى يعطينا الحديث الصحيح ، وقد قال أهل العلم بالحديث فى تعريفه : إنه الحديث المسند الذى يتصل اسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط حتى ينتهى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أو إلى منتهاه من صحابى أو من دونه ولا يكون شاذا ولا معللا[1] » ويلاحظ أنه لم يورد ذكرا للحديث الحسن فى مقدمته ، إذ الحديث الحسن فى اصطلاح الترمذى هو نوع من الحديث الضعيف خف ضعفه فى اصطلاح من قبله ، ومنهم أحمد ابن حنبل الذى تفقه ابن تيمية على مذهبه وأشار إلى موقفه من الحديث الضعيف قائلا : ومن نقل عن أحمد أنه كان يحتج بالحديث الضعيف الذى ليس بصحيح ولا حسن فقد غلط ، عليه ولكن كان فى عرف أحمد بن حنبل ومن قبله من العلماء أن الحديث ينقسم إلى نوعين : صحيح وضعيف ، والضعيف عندهم ينقسم إلى ضعيف متروك لايحتج به وإلى ضعيف حسن . . . وأول من عرف أنه قسم الحديث ثلاثة أقسام : صحيح وحسن وضعيف هو أبوعيسى الترمذى فى جامعه ، والحسن عنده ماتعددت طرقه ولم يكن فى رواته متهم وليس بشاذ ، فهذا الحديث وأمثاله يسميه أحمد ضعيفا ويحتج به ...[2] » .

والاسناد الصحيح عن المعصوم لاشك أنه حجة فى التفسير وغيره ، ومن هنا ذكر ابن تيمية أنه إذا صح النقل صُدِّقَ الخبر — كامم صاحب موسى أنه الخضر ، وإن لم يصح النقل لم يصدق الخبر مثل ما روى عن لون كلب

---

(١) ابن كثير : اختصار علوم الحديث ص ٢١ — القاهرة ١٣٧٠هـ-١٩٥٠م الطبعة الثانية

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١/٢٥٢ .

أهل الكهف والبعض الذى ضرب به موسى البقرة ، وفى مقدار سفينة نوح وما كان خشبها ، وفى اسم الغلام الذى قتله الخضر وغير ذلك فإنه مما يؤخذ عن أهل الكتاب وموقفنا منهم معروف ، فإذا روى عنهم ما يوافق الكتاب والسنة صدقناه ، وإذا روى عنهم مايخالف الكتاب والسنة كذبناه ، وماروى عنهم عدا ذلك لا يجوز تصديقه ولا تكذيبه إلا بحجة ، كما ثبت فى الصحيح عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم فاما أن يحدثوكم بحق فتكذبوه ، وإما أن يحدثوكم بباطل فتصدقوه(١) » .

ثم تحدث ابن تيمية عما دون الصحيح عن المعصوم من الطرق التى ينتقل عبرها التفسير ، ونحس فى حديثه أنه فى محاولة دفاعية عن هذه الطرق التى قد يكون فى نفس الدارس شك منها ، وإذا استقر هذا الشك فقد ضاعت قيمة التفسير بالمأثور .

وتطالعنا أول خطوة فى هذه المحاولة الدفاعية عند حديثه عن « الموقوف » على الصحابى ، ويقصد بالموقوف ما روى عن الصحابة من قول أو فعل أو تقرير ، كأن يقول الراوى قال عمر بن الخطاب كذا أو فعل على بن أبى طالب كذا ، أو فعل كيت وكيت أمام أبى بكر فأقره ولم ينكره(٢) .

ويرى ابن تيمية أنه يحتج بهم إن صح النقل عنهم لسببين :

١ — احتمال سماعه من النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ أقوى .

٢ — نقل الصحابة عن أهل الكتاب أقل وفى حدود المسموح به .

وقد اتجه بعض العلماء إلى إضعاف الموقوف عموما ، صح النقل عن الصحابى أم لم يصح ، وحجتهم فى ذلك أن للحديث المروى عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ قداسة ليست لحديث سواه ولو كان صحابيا جليلا .

ولكنا — من جانبنا — نؤيد جواز الاحتجاج بالموقوف إذا صح النقل

---

(١) مقدمة فى أصول التفسير ١٣/٣٤٥ .

(٢) أنظر د. صبحى الصالح . علوم الحديث ومصطلحه ص ٢٨ — دار العلم — بيروت ط ٥ سنة ١٩٦٩ .

« لاننا حين نحكم له بالصحة أو الحسن إذا توافرت فيه شروط أحدهما نعلم يقينا أننا إنما نصحح أو نحسن حديث الصحابى لا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلم نكذب — والحال هذه — عليه صلوات الله وسلامه عليه — لا ساهين ولا متعمدين ولم نضع فى فيه مالم يتلفظ به ، ووصفنا للموقوف بالصحة أو الحسن لايعنى وجوب عملنا به ، وإنما نبيح لأنفسنا العمل بما ثبت منه أنه لامجال للرأى والاجتهاد فيه[1] » .

ويقدم ابن تيمية خطوة أخرى فى محاولته الدفاعية عند حديثه عن « المقطوع » على التابعى وهو ما روى عن التابعين من قول أو فعل أو تقرير ، ورأى ابن تيمية أنه يحتج بهم إذا اتفقوا على قول صح النقل عنهم فيه ولم يأخذوه عن أهل الكتاب . ويذكر للتابعين أنهم ماكانوا يتعمدوا الكذب فى الحديث — ولهذا التشديد فى الإعتماد على أقوالهم سببان :

١ — ليس هناك أدنى إحتمال فى سماعه عن النبى صلى الله عليه وسلم .

٢ — نقل التابعين عن أهل الكتاب أكثر .

وللإمام أبى حنيفة رأى مشهور فيه ، فهو على رغم إدراكه عدداً من الصحابة كأنس بن مالك وعبد الله بن عباس رض الله عنهما — يقول :

« ما جاء عن الرسول صلى الله عليه وسلم فعلى العين والرأس وما جاء عن الصحابى تخيرنا وأما ما جاء عن التابعين فهم رجال ونحن رجال » وأوضح من قوله هذا أنه يجعل المقطوع ضعيفاً لايحتج به ولذلك مالت مدرسة الرأى التى هى مدرسته — إلى تفضيل العمل بالقياس الظاهر على العمل بما ورد مقطوعاً ، وهكذا نجد « المقطوع » صار مسألة خلافية بين الأئمة من حيث حجيته ، والذى أراه أن التابعى الكبير كسعيد بن المسيب إذا صح النقل عنه يجوز الاحتجاج به لأنه تلقى علمه عن الصحابة وخاصة فيما لا مجال للرأى فيه ، أما من دون ذلك من التابعين فلا يجوز الاحتجاج بهم إلا إذا أجمعوا على رأى معين ، وعلى ذلك نتفق مع الدكتور

---

(١) أنظر ابن حجر : شرح نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر ص ٢٩ — القاهرة ١٣٥٢هـ — ١٩٣٤م

صبحى الصالح إذ يقول : بيد أن الرأى المختار أن « المقطوع » يوصف كذلك بالصحة أو الحسن أو الضعف — تبعاً لحال إسناده ومتنه — وأن تصحيحه أو تحسينه لا يعين أنه مأخوذ عن الصحابة ، فضلا عن النبى صلى الله عليه وسلم ؛ بل يعين مجرد روايته عن التابعين أنفسهم فلا يجوز أن نحتج منه إلا بما جاء عن أكابر هؤلاء التابعين ، كسعيد بن المسيب والشعبى والنَّخَعى ومسروق الذين أتيح لهم أن يعاصروا أكابر الصحابة رضوان الله عليهم » (١) .

ويواصل ابن تيمية جهده لتمهيد الطرق التى ينتقل من خلالها التفسير ، ونصل معه إلى قضية الإرسال ، والمرسل هو ما سقط منه الصحابى كقول نافع : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو فعل بحضرته ونحو ذلك(٢) ومن أمثلته الحديث الذى فسر به قوله تعالى: « إلا ماظَـهَـرَ منها » فى سورة النور ، فقد روى أبو داود فى سننه : حدثنا يعقوب بن كعب الإنطاكى ومؤمل بن الفضل الحرانى قالا : حدثنا الوليد عن سعيد بن بشير عن قتادة عن خالد بن دريك عن (عائشة) رضى الله عنهما : أن أسماء بنت أبى بكر دخلت على النبى صلى الله عليه وسلم وعليها ثياب رقاق فأعرض عنها وقال : يا أسماء إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها إلا هذا وأشار إلى وجهه وكفيه . لكن قال أبو داود وأبو حاتم الرازى : هذا مرسل ، خالد بن دريك لم يسمع من عائشة (٣) .

وهناك تعريف آخر للحديث المرسل يقول : والمرسل ما إنقطع إسناده وهو أن يروي عمن لم يسمع منه فيترك بينه وبينه واحدا فى الوسط فلا يخلو ذلك من أحد أمرين : إما أن يكون من مراسيل الصحابة أو من غيرها (٤)

وهذا التعريف أدق وأشمل فقد أفاد أن الصحابى يمكن أن يرسل الحديث ،

---

(١) علوم الحديث ومصطلحه ص ٢١٠ .

(٢) جمال الدين القاسمى : قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ص ١١٤ — مطبعة ابن زيدون بدمشق ١٣٥٣ هـ — ١٩٢٥ م .

(٣) ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ٤٨/٦ .

(٤) أبو اسحق الشيرازى : اللمع فى أصول الفقه ص ٤٩ — مصر الطبعة الأولى ١٣٢٦ هـ .

وكذلك التابعى ، وأفاد كذلك أن علة ضعف المرسل هو إنقطاع السند مطلقاً فيدخل فى مسمى المرسل إذن المنقطع والمعضل وهذا هو ما فطن إليه بعض الباحثين ، فقد قال الدكتور النعمان القاضى : « والبعض يسمى الحديث المعضل مرسلا على مذهب من يسمى كل مالا يتصل إسناده مرسلا (١) ومعلوم أن المنقطع هو ما سقط من سلسلة إسناده رجل واحد أوجاء فيها رجل مبهم ، والمعضل ما سقط من سلسلة إسناده رجلان ، وإذا حكمنا اللغة فى مفهوم مصطلح « المرسل » وجدنا فعلا أنه يشمل كل حديث أو خبر فقد الإتصال فى السند ، ووجدنا أن الصحابى يمكن أن يرسل الحديث دون أن يقيده بالصحابى الذى روى عنه ، وأن التابعى يمكن أن يرسل الحديث دون أن يقيده بالصحابى الذى روى عنه كذلك .

وقد تحدث ابن تيمية فى غير المقدمة حديثاً دقيقاً عن المرسل ، وإن كان من رأيه أن المرسل هو الذى يرويه مَنْ دون الصحابة ولكنه ساق الاراء الأخرى حيث يقول : أما المرسل من الحديث أن يرويه من دون الصحابة ولا يذكر عمن أخذه من الصحابة ويحتمل أنه أخذه من غيرهم ، ثم من الناس من لا يسمى مرسلا إلا ما أرسله التابعى ومنهم من يعد ما أرسله غير التابعى مرسلا ، وكذلك ما يسقط من إسناده رجل فمنهم من يخصه باسم المنقطع ومنهم من يدرجه فى إسم المرسل ، كما أن فيهم من يسمى كل مرسل منقطعاً وهذا كله سائغ فى اللغة (٢) .

والمهم فى القضية هو مدى حجية المراسيل إذا أتى التفسير عن طريقها ، وابن تيمية له رأى مستقل فى هذه القضية فقد قضى « أن المراسيل إذا تعددت طرقها وخلت عن المواطأة قصداً أو الإتفاق بغير قصد كانت صحيحة قطعاً ، فإن النقـــل إما أن يكون صدقاً مطابقاً للخبر وإما أن يكون كذباً تعمد صاحبه الكذب أو أخطأ فيه ، فمتى سلم من الكذب العمد والخطأ كان صدقاً بلا ريب ، فإذا كان الحديث جاء من جهتين

---

(١) الحديث الشريف رواية ودراية ص ١١٢ – القاهرة ١٣٩٥ – ١٩٧٥ م .

(٢) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ١٨/٣٨ .

أو جهات وقد علم أن المُخْبِرَيْنِ لم يتواطآ على إختلاقه ،وعلم أن مثل ذلك لاتقع الموافقة فيه إتفاقاً بلا قصد علم أنه صحيح » (١) . يريد أن يقول أن ما جاءك من التفاسير عن طريق مثل هذه المراسيل فهو صحيح . يعتمد عليه .

وبعد أن حدثنا ابن تيمية عن الإسناد الصحيح عن المعصوم وهو الذى يعتمد فى الدرجة الأولى ، وحدثنا عما يليه من الإسناد الحسن ، ثم بدد ضباب الشكوك عما دون ذلك من الموقوف على الصحابى والمقطوع على التابعى ومراسيل الصحابة والتابعين إذا به يبعث الطمأنينة فى أنفسنا عما يتعلق « بخبر الواحد » والحديث الأحادى — فى الإصلاح — ما لم يجمع شروط التواتر وقد يتفرد به واحد فيكون غريباً ، أو يعزز برواية اثنين فأكثر فيكون عزيزاً ، أو يستفيض فيكون مشهوراً فلا يفيد وصفه بالآحادى أنه خبر الواحد دائمـــاً (٢) .

ومعلوم أن المتواتر لاخلاف بين المتحدثين فى حجيته وأنه يوجب العلم القطعى اليقينى ، وإنما اختلفوا فى الحديث الصحيح الآحادى ، فالنووى فى التقريب يراه ظنى الثبوت ، وأكثر أهل الحديث يقطعون منه بما أخرجه الشيخان البخارى ومسلم ، وبعضهم يرجحون أن الآحادى سواء أأخرجه الشيخان أو سواهما يفيد العلم القطعى اليقينى كالمتواتر بقسميه اللفظى والمعنوى على حد ســـواء ، وقال ابن حزم : إن خبر الواحد العدل عن مثـــله إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوجب العلم والعمل معاً (٣) .

ويرى ابن تيمية أنه إذا اجمع أهل العلم بالحديث على تصديقه يجب العمل به ، وحتى إن لم يصلح العملّ به فى الأحكام فلا أقل من صلاحيته للشواهد والاعتبار ، وهذا ما قرره فى مصنفه الخاص عن علم مصطلح الحديث حيث

---

(١) مقدمة فى أصول التفسير ١٣/٣٣٧ .

(٢) أنظر بن حجر : شرح نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر ص ٦ .

(٣) ابن حزم الأندلس : الإحكام فى أصول الأحكام ١/١١٩ — تحقيق أحمد شاكر — طبعة الخانجى بالقاهرة ١٣٤٥ هـ .

يقول : وخبر الواحد المتلقى بالقبول يوجب العلم عند جمهور العلماء من أصحاب أبى حنيفة ومالك والشافعى وأحمد وهو قول أكثر أصحاب الأشعرى كالأسفرائينى وابن فورك ، فإنه وإن كان فى نفسه لايفيد إلا الظن لكن لما اقترن به إجماع أهل العلم بالحديث على تلقيه بالتصديق ، كان بمنزلة إجماع أهل العلم بالفقه على حكم مستندين فى ذلك إلى ظاهر أو قياس أوخبر واحد ، فإن ذلك الحكم يصير قطعياً عند الجمهور ، وإن كان بدون الإجماع ليس بقطعى لأن الإجماع معصوم ، فأهل العلم بالأحكام الشرعية لايجمعون على تحليل حرام ولا تحريم حلال ، كذلك أهل العلم بالحديث لا يجمعون على التصديق بكذب ولا التكذيب بصدق ، وتارة يكون علم أحدهم لقرائن تحتف بالأخبار توجب لهم العلم ، ومن علم ما علموه حصل له من العلم ما حصل لهم »[1] .

ثم يشيد ابن تيمية بعلم عظيم من علوم الحديث الشريف وهو علم (علل الحديث) حيث يرجع له الفضل فى كشف العلل القادحة فى صحة الحديث وإن كان سنده يبدو — فى الظاهر — جيداً . واستطاع العلماء الراسخون فى هذا العلم أن يكشفوا عن أغلاط وقع فيها كبار المحدثين مثل الإمام مسلم وغيره ، والذى يريد أن يقوله ابن تيمية إن الحديث أو الخبر إذا مر بسلام بين أيدى العلماء بهذا العلم فلا يصح أن نستريب فيه بعد ذلك ، فهم ضرب من العلماء وقفوا حياتهم على هذا الفن وأوتوا علماً وموهبة وخبرة لم تتح لغيرهم .

وقد عرض لنا ابن تيمية طرفا من جهد العلماء الناقدين فى هذا المجال وأنهم دققوا فى علل الأحاديث جميعها بالنظر إلى سندها ومتنها ، ولا يصرفهم عن ذلك شرف جامعها أو علو منزلته ، وضرب المثال بحديث أورده الإمام مسلم فى جامعه ، يقول ابن تيمية : ومثال ذلك حديث مسلم : « إن الله خلق البشرية يوم السبت ، وخلق الجبال يوم الأحد ، وخلق الشجر يوم الإثنين ، وخلق المكروه يوم الثلاثاء ، وخلق النور يوم الأربعاء ، وبث فيها الدواب

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ١٨/٤١ .

يوم الخميس ، وخلق آدم يوم الجمعة » . ثم يقول بعد إثبات نص الحديث : فان هذا طعن فيه من هو أعظم من مسلم مثل يحيى بن معين ومثل البخارى وغيرهما ، وذكر البخارى أن هذا من كلام كعب الأحبار ، وطائفة اعتبرت صحته مثل أبى بكر بن الانبارى وأبى بكر بن الجوزى وغيرهما ، والبيهقى وغيره وافقوا الذين ضعفوه - ثم نجد أن هيبة الإمام مسلم لم تمنع ابن تيمية من الشهادة ضده فيقول على الفور موافقا الذين ضعفوا الحديث : (وهذا هو الصواب) ولم يطلقها دعوى بلا دليل ، فيقول بوصفه عالما بعلل الحديث : لأنه قد ثبت بالتواتر أن الله خلق السموات والأرض وما بينهما فى ستة أيام ، وثبت أن آخر الخلق كان يوم الجمعة فيلزم أن يكون أول الخلق يوم الأحد وهكذا هو عند أهل الكتاب ، وعلى ذلك تدل أسماء الأيام وهذا هو المنقول الثابت فى أحاديث وآثار أخر ، ولو كان أول الخلق يوم السبت وآخره يوم الجمعة لكان قد خلق فى الأيام السبعة ، وهو خلاف ما أخبر به القرآن ، وهكذا اكتشف ابن تيمية أن العلة القادحة فى صحة الحديث كانت فى المتن ، بينما انصرف معظم أهل الحديث إلى اكتشاف العلل القادحة فى السند ، ولكن اكتشاف علل المتن تحتاج إلى مزيد من سعة العلم وطول الخبرة ونور الموهبة وقد أوتى ابن تيمية هذا كله ، ولا يفوته أن يشير أن غيره من أئمة الحديث اكتشفوا العلة فى السند حيث يقول : مع أن حذاق أهل الحديث يثبتون علة الحديث من غير هذه الجهة وأن راويه فلان غلط فيه لأمور يذكرونها وهذا الذى يسمى معرفة علل الحديث يكون الحديث إسناده فى الظاهر جيدا ، ولكن عرف من طريق آخر أن راويه غلط فرفعه وهو موقوف أو أسنده وهو مرسل أو دخل عليه حديث فى حديث ، وهذا فن شريف...[1] » .

وهكذا تبين لنا أن علم علل الحديث تتجلى أهميته فى كونه علما يبحث عن الأسباب الخفية الغامضة من حيث إنها تقدح فى صحة الحديث كوصل منقطع ورفع موقوف وإدخال حديث فى حديث وما شابه ذلك[2] .

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ١٨/١٩ .

(٢) أنظر : محمد عبد العظيم الزرقانى : المنهل الحديث فى علوم الحديث القاهرة ١٣٦٦ هـ — ١٩٤٧ م .

وممن كتب فى هذا العلم : ابن المدينى توفى٢٣٤ هـ والإمام مسلم ت٢٦١هـ وابن أبى حاتم ت ٣٢٧ هـ ، وعلى بن عمر الدارقطنى ت ٣٧٥ هـ ومحمد بن عبد الله الحاكم ت ٤٠٥ هـ وابن الجوزى ت ٥٩٧ هـ[١] ، وينبغى أن يذكر أن البخارى أحذق وأخبر بهذا الفن من مسلم ولهذا لا يتفقان على حديث إلا يكون صحيحا لا ريب فيه قد اتفق أهل العلم على صحته[٢] .

ثم يشير ابن تيمية إلى فريقين من الناس كل منهما له موقف غير محمود من الحديث وهما : فريق يبالغ فى التضعيف من أهل الكلام ونحوهم ،وفريق يبالغ فى التصحيح ممن يدعى اتباع الحديث والعمل به وكل منهما فعل ذلك بغير هدى أو بينة أو أثارة من علم ، فما حقيقة أمرهما ؟ إنهما طرفان : طرف من أهل الكلام ونحوهم ممن هو بعيد عن معرفة الحديث وأهله لا يميز بين الصحيح والضعيف فيشك فى صحة أحاديث أو فى القطع بها ، مع كونها معلومة مقطوعا بها عند أهل العلم به . وطرف ممن يدعى اتباع الحديث والعمل به كلما وجد لفظا فى حديث قد رواه ثقة أو رأى حديثا بإسناد ظاهره الصحة يريد أن يجعل ذلك من جنس ما جزم أهل العلم بصحته ، حتى إذا عارض الصحيح المعروف أخذ يتكلف له التأويلات الباردة أو يجعله دليلا له فى مسائل العلم ، مع أن أهل العلم بالحديث يعرفون أن مثل هذا غلط[٣] .

ويفهم من ذلك النص أن الأساس فى قبول حديث أورده هو تقديم الحجة والدليل على ذلك ،ولن يتأتى الدليل إلا لمن حذق علوم الحديث وفهم مصطلحه وتمرس فى الفن حتى اهتدى إلى سبيل الصواب .

وإلى هنا تنتهى طرق الحديث : الصحيح الذى يعول عليه ، وما دون ذلك من طرق كان يرجى التعويل عليها وهى التى دافع عنها ابن تيمية وحذر من التشكك فيها ، وتصل إلى سبيل خطيرة ألفاها ابن تيمية عوجا وهى

---

(١) أنظر د . صبحى الصالح علوم الحديث ومصطلحه ص ١١٢ .
(٢) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ١٨/١٩ ، ٢٠ .
(٣) مقدمة فى أصول التفسير ١٣/٣٥٣ – مصر ١٣٠٧ هـ

الموضوعات وهى التى حذر ابن تيمية من التهاون بها أو التعويل عليها وندد يقوم سودوا بها تفاسيرهم وأفسدوا على الناس دينهم[١] .

ومما قيل فى تعريف الموضوع : إنه الخبر الذى يختلفه الكذابون وينسبونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم افتراء عليه[٢] .

وقيل فيه : هو المختلق على النبى صلى الله عليه وسلم المكذوب عليه ، وهو شر أنواع الضعيف وتحرم روايته إلا مقرونا ببيان وضعه[٣] » .

وهذا تعريف صائب إلا أنا لا نميل إلى جعل الموضوع نوعا من الضعيف لأن الضعيف يرجى له الصحة أو الحسن بشرائط يعرفها أهل الحديث ولكن الموضوع ليس حديثا على الاطلاق وإنما هو افك مفترى . فالموضوع يخالف النقل الصحيح والعقل الصريح ويصطدم مع كافة أصول الشريعة ولهذا قال السيوطى : إذا رأيت الحديث يباين المعقول أو يخالف المنقول أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع[٤] » .

فالوضاع لا يهمه فى شىء صحة المتن ولا سلامة السند بعد هـذا التجرؤ الشديد وهذه الوقاحة البالغة ، وأكثر ما يكون الاختلاق من تلقاء نفس الوضاع بألفاظ من صياغته وإسناد من نسجه ، وقد يلجأ بعض المفترين إذا لم يتح لهم خيال خصيب يقدرهم على الوضع إلى اصطناع إسناد مكذوب ينتهون به إلى النبى صلى الله عليه وسلم واضعين فى فيه حكمة رائعة أو كلمة جامعة ، أو مثلا موجزا[٥] » .

وقد عرض لنا ابن تيمية نماذج من الموضوعات التى انبثت فى كتب التفسير ، وانطلت على كثير من المفسرين وراجت عند العامة من الناس ، منها ما يروى فى باب الفضائل وحديث يوم عاشوراء وأمثاله ، والحديث الذى يروى فى فضائل سور القرآن سورة سورة وحديث على فى تصدقة بخاتمه الصلاة ،

---

(١) انظر مقدمة فى أصول التفسير ١٣/٣٥٤ .

(٢) السيوطى : تدريب الراوى شرح تقريب النواوى ص ٩٨ .

(٣) د . عبد الله محمود شحاته : علوم الحديث ص ٨١ — القاهرة ١٩٧٤ م .

(٤) تدريب الراوى شرح تقريب النواوى ص ١٠٠

(٥) نظر ابن حجر : شرح نخبة الفكر فى مصطلح أهل الأثر ص ٢٠ .

ومثل ما روى فى قوله : « ولكل قوم هاد » أنه على ، وقوله : « وتعيها أذنٌ واعية » أذنك يا على[١] ».

وقد بدأ ظهور الوضع فى سنة إحدى وأربعين بعد الهجرة على عهد الخليفة الرابع على بن أبى طالب كرم الله وجهه حين تنازع المسلمون شيعا وأحزابا وانقسموا سياسيا إلى جمهور وخوارج وشيعة ، وركبوا ـ كما قال ابن عباس : الصعب والذلول من الإكثار من التحديث للأهواء، فكان الانتصار للمذاهب منذ أول الأمر أهم الأسباب الداعـية إلى وضع الأخبار واختلاق الأحاديث[٢] .

ومع عرض ابن تيمية لنماذج من الموضوعات ، فقد ذكر لنا نماذج من المفسرين الذين ابتليت كتبهم بهذه الأخبار الموضوعة ،ومن أمثال هؤلاء الثعلبى والواحدى والزمخشرى ، والحق أن أكثرهم إسرافا فى إيراد الموضوعات وأقلهم بصرا بدرجة صحة الحديث ، هو الثعلبى ولذلك عبر عنه ابن تيمية بأنه (كان حاطب ليل ينقل ما وجد فى كتب التفسير من صحيح وضعيف وموضوع) . وانتهى كثير من الباحثين إلى ما انتهى إليه ابن تيمية فقال الدكتور الذهبى : الثعلبى فى (الكشف والبيان عن تفسير القرآن ت ٤٣٧ هـ) يروى غرائب الاسرائيليات وأباطيلها دون إسناد أو تعقيب عليها[٣] » وقال كذلك : « والحق أن الثعلبى رجل قليل البضاعة فى الحديث بل ولا أكون قاسيا عليه إذا قلت أنه لا يستطيع أن يميز الحديث الموضوع من غير الموضوع وإلا لما روى فى تفسيره أحاديث الشيعة الموضوعة عن على وأهل البيت وغيرها من الأحاديث التى اشتهر وضعها وحذر العلماء من رواياتها[٤] » .

ويعود ابن تيمية إلى بعث الطمأنينة فى نفس قارىء التفسير ودارسه خشية الرَّوع الذى قد يتسرب إلى روعه من جراء خطر الموضوعات ، فيذكرنا أن الله تعالى كما نصب الأدلة عـلى صدق الصحيح والحسن من الأحاديث

---

(١) مقدمة فى أصول التفسير ص ٣٥٤ .
(٢) أنظر د. صبحى الصالح : علوم الحديث ومصطلحه ٢٦٦ ، ٢٦٧ .
(٣) د محمد حسين الذهبى : الاسرائيليات فى التفسير والحديث ص ٢٠٧
(٤) نفس المؤلف : التفسير والمفسرون ١/٢٣٤ .

والأخبار فقد نصب الأدلة كذلك على كذب الموضوع منها ، وقيض الله العلماء الراسخين فى علوم الحديث ليميزوا لنا الصحيح الصادق من البهرج الزائف ، وقدم لنا ابن تيمية « البغوى » نموذجا للمفسر الذى صان تفسيره من الأحاديث الموضوعة والآراء المبتدعة وكما أثنى ابن تيمية على تفسير البغوى فقد أثنى عليه كثير من الباحثين ومما قيل فيه : « تفسير معالم التنزيل للبغوى ت ٥١٠ هـ أحسن وأسلم من كثير من كتب التفسير بالمأثور وهو متداول بين أهل العلم »[1] .

وفى نهاية هذا الحديث عن النزعة النقلية فى التفسير يكون من المهم ن نحدد مدى اعتماد الدارس على هذا اللون من التفسير ، ويرينا ابن تيمية من عناء البحث فيقول : إن المنقولات التى يحتاج إليها فى الدين قد نصب الله الأدلة على بيان مافيها من صحيح وغيره[2] إذن الصحيح بين والضعيف بين والموضوع بين ودونك ما صح من التفاسير فاقرأ وتدبر واعمل .

(ب) **الاتجاه العقلى :**

ونمضى مع التفسير فى رحلته التاريخية فقد غلب عليه — فى أول الأمر — النزعة النقلية — كما تبين لنا مما سبق — وكانت المنقولات تتناقل عن طريق الرواية الشفوية حتى وصلنا إلى مرحلة التدوين فى عهد تابعى التابعين كما نافشنا من قبل ، والحق أن بوادر التدوين ظهرت على أيدى أئمة الحديث من علماء السلف ، ولم يكن التفسير إلا بابا من أبواب الحديث الكثيرة التى شرع هؤلاء الأئمة فى تدوينها فى أوائل القرن الثانى الهجرى ، ومما يحمد لهؤلاء الأئمة أن منقولاتهم المدونة دونت بالأسانيد وهذا يعين بلا شك على تعرف حال المروى صحة أو ضعفا ، لأن أحوال الرجال وما يتعلق بهم من جرح وتعديل وغير ذلك كانت معروفة لديهم ، ويتقدم التفسير خطوة انفصل فيها عن كتب الحديث ولم يعد مجرد باب من أبوابه ، وإنما أصبح علما مستقلا بنفسه وبدأنا نرى الكتب الجامعة التى تفسر السور والآيات على حسب

---

(١) نفس المؤلف : المرجع السابق ١/٢٣٧ ، ٢٣٨

(٢) مقدمة فى أصول التفسير ١٣/٣٤٦ .

ترتيبها فى المصحف ودون تحت كل آية ما يخصها من روايات مأثورة؛ وخير من يمثل مرحلة استقلال التفسير المأثور بالتدوين هو ابن جرير الطبرى المتوفى ٣١٠ هـ .

ولا يفوت أى مؤرخ أو باحث فى التفسير أن يتكلم عن الطبرى ومنهجه ومنزلته فى التفسير مهما كان المنهج التفسيرى الذى يتناوله الباحث ، إذ أن ابن جرير له فضل على النزعتين النقلية والعقلية معا . وإن كان جهده العقلى اقتصر على النقد وحسن الاستنباط وهذا هو المطلوب من المفسر ،أذلك خير أم الخوض فى آراء لا يعلم سوى الله أمحمودة هى أم مذمومة ، ولهذا أثنى ابن تيمية على الطبرى فى مبحثه عن النزعة العقلية ووصفه بأنه من أجل التفاسير وأعظمها قدرا على الإطلاق(١) . ومن خير ما قاله الباحثون عن الطبرى ومنهجه ما قاله الدكتور مصطفى الجوينى : « والرجل فى التفسير يعرض الروايات النقلية ويصحح منها ويزيف فمنهج الرجل العلمى هو أن يجمع التراث تاريخيا أو فقهيا أو تفسيريا ويجرى فيه عملية نقد وفق مقاييس يضع أسسها فى مقدمة تآليفه . ولهذا فإن الطبرى وإن كان ينتمى كله إلى مدرسة التفسير النقلى إلا أنه يعد مفسرا ناقدا ، وإذا كان رجال الحديث حتى عصره يسلطون مقاييسهم النقدية أكثر ما يسلطون على رجال السند فى الحديث فيجرحون منها أو يعدلون ، فان الطبرى يشيع المقياس النقدى فى الروايات ذاتها وفى المتن نفسه ، وإن لم يغفل مع ذلك نقد أصحاب الروايات إن كان فيهم مغمز ، وليس هذا كله بالقليل فى حق رجل كالطبرى ، أصيل المنهج محكم الخطة العلمية(٢) » .

ويمضى الطبرى مع رهط المفسرين الكرام ويجىء قوم آخرون نستطيع أن نرى بوضوح فى تفاسيرهم أن الروايات المأثورة قد تخففوا من أسانيدها تماما ، وبذلك اختلط الصحيح بالعليل ، بينما كنا نجد أن روايات الطبرى مسندة

---

(١) أنظر مقدمة فى أصول التفسير ١٣/٣٦١

(٢) مناهج فى التفسير ص ٤٣١ ، ٣٣٢

وأنظر كذلك : أحمد أمين : ضحى الإسلام ٢/١٤٨ — ١٦٩ .

ظهر الاسلام ٣/٣٨ .

وهو القائل (من أسند لك فقد حملك) — هذه ناحية ومن ناحية أخرى وجدنا غلبة الجانب العقلى على الجانب النقلى فقد دونت علوم اللغة ، ودون النحو والصرف وترجمت كتب كثيرة من كتب الفلاسفة ، وتشعبت مذاهب الخلاف الفقهى والعقدى ، وظهر التعصب المذهبى قائما على قدمه وساقه فى العصر العباسى ، وقامت الفرق الإسلامية بنشر مذاهبها والدعوة اليها ، وكان من نتيجة ذلك كله أن امتزجت كل هذه العلوم ومايتعلق بها من أبحاث بالتفسير حتى طغت عليه ، وغلب الجانب العقلى على الجانب النقلى ، وصار أظهر شيء فى هذه الكتب هو الناحية العقلية ، وان كانت لاتخلو مع ذلك من منقول يتصل بأسباب النزول أو بغير ذلك من المأثور ، كما كان من نتيجته — أيضا — تحكم المعتقدات المذهبية فى عبارات القرآن تحكما كثيرا مما يخرج بالنص القرآنى عن معناه المراد ، فوجدنا كلّ من برع فى فن من الفنون يغلب على تفسيره بصورة واضحة — فنه الذى برع فيه : فالنحوى أكبر همه الاعراب وسرد مسائل النحو وفروعه كأبى حيان فى تفسيره (البحر المحيط) وصاحب العلوم العقلية : جل عنايته بأقوال الحكماء والفلاسفة وذكر شبههم والرد عليها ، كالفخر الرازى فى تفسيره (مفاتيح الغيب) ، والفقيه مبلغ همه واهتمامه مسائل الفقه وتفريعاتها وذكر أدلتها كالجصاص وأبى بكر بن العربى ، وصاحب التاريخ يكثر من ذكر قصص وأخبار من سلف وكثيرا مايخلط الصحيح منها بالأساطير والخرافات كما فى تفسير الثعلبى والخازن ، وأصحاب المذاهب الدينية والمواجيد الصوفية ركزوا فى تفاسيرهم على ما يهمهم من تأييد المذهب أو شطحات التصوف ، وهكذا فسر كل صاحب فن أو مذهب بما يتناسب مع فنه أو يشهد لمذهبه (١).

وقد حصر ابن تيمية التفسير العقلى بالرأى فى ثلاث صور ، ويبدو من عرضه لها أنه غير راض عنها جميعا ، لانها تلتقى فى عيب مشترك وهو العدول عن مذاهب الصحابة والتابعين وهو يرى أن من عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم الى ما يخالف ذلك كان مخطئا فى ذلك بل مبتدعا وان كان

---

(١) أنظر : د . محمد حسين الذهبى : الاتجاهات المنحرفة فى تفسير القرآن ص ١٥ دار الاعتصام — القاهرة ط ٢ — ١٩٧٨ .

مجتهدا مغفورا له خطؤه ، فالمقصود بيان طرق العلم وأدلته وطرق الصواب ، ونحن نعلم أن القرآن قرأه الصحابة والتابعون وتابعوهم وانهم كانوا أعلم بتفسيره ومعانيه ، كما أنهم أعلم بالحق الذى بعث الله به رسوله صلى الله عليه وسلم فمن خالف قولهم وفسر القرآن بخلاف تفسيرهم فقد أخطأ فى الدليل والمدلول جميعا (١) .

أما الصور الثلاث التى حصر فيها النزعة العقلية فى التفسير فهى :

١ — قوم أخطأوا فى الدليل والمدلول (أو اللفظ والمعنى) .

٢ — قوم أخطأوا فى الدليل فقط (أى المراد باللفظ فقط) .

٣ — قوم نظروا فى ألفاظ القرآن واكتفوا بالمعانى اللغوية لها .

والاتجاه الأول : تمثله الفرق الإسلامية المبتدعة الذين ضلوا عن الحق أو استكبروا عنه مثل المعتزلة والخوارج والشيعة ومنشأ الضلال أنهم اعتقدوا معانى باطلة وجعلوها أصولا وحملوا ألفاظ القرآن عليها ؛ وبلغ بهم الشطط أنهم لما وجدوا اللفظ القرآنى عصيا عليهم لجأوا الى تحريف الكلم عن موضعه يضاهئون الذين ضلوا واستكبروا من أهل الكتاب من قبلهم ، وكان ابن تيمية محقا حينما قرر أن خطأهم كان فى الدليل والمدلول أى فى اللفظ والمعنى معا ، وليكن مثالنا عن المعتزلة فانهم ابتدعوا أصولا خمسة يسمونها : التوحيد ؛ والعدل ، والمنزلة بين المنزلتين ، وانفاذ الوعيد ، والامر بالمعروف والنهى عن المنكر ، ثم اخترعوا معانيها الاصطلاحية من تلقاء أنفسهم ، ونكتفى للتمثيل بأصل التوحيد ، لنرى كيف تعسفوا ايما تعسف وتكلفوا أيما تكلف فى تأويل الآية حتى تتفق مع المعنى الاصطلاحى لتوحيدهم الذى مضمونه نفى الصفات وهذا يستلزم أن الله لايرُى وأن القرآن مخلوق وأنه ليس فوق العالم وأنه لايقوم به علم ولا قدرة ولاحياة ، ولاسمع ولا بصر ولاكلام ولامشيئة ولا صفة من الصفات (٢) . ومما جاء فى أمالى الشريف المرتضى عند تفسير

---

(١) مقدمة فى أصول التفسير ١٣/٣٦١ ، ٣٦٢ .

(٢) أنظر : مقدمة فى أصول التفسير ١٣/٣٥٧ .

قوله تعالى « وجوهٌ يومئذ ناضرةٌ الى رَبِّها ناظرة »[١] ما يفهم منه الخطأ فى المدلول والدليل فقد رفضوا المعنى الصحيح وهو رؤية الله فى الجنة لأنه يتعارض مع أصل التوحيد فى زعمهم إذ رؤيته تستلزم التحيز فى مكان ويعنى هذا الجسمية التى هى من صفات الحوادث ، وأقروا معنى باطلا وهو انتظار المؤمنين لمجرد الثواب والنعمة وهذا هو الخطأ فى المدلول أو المعنى ، وأما الخطأ فى الدليل أو اللفظ فقد حرفوا الكلم عن مواضعه بنقل « إلى » من الحرفية الى الاسمية فتكون « إلى » مفرد « آلاء » التى هى النعم [٢] ولنا لقاء مع موقف ابن تيمية من الفرق والمذاهب الاسلامية بشىء من التفصيل فى فصل خاص بهذه القضية ان شاء الله .

والاتجاه الثانى : وأصحابه هم الذين أخطأوا فى الدليل (أو اللفظ) فقط ومنشأ خطأ هذا الفريق من المفسرين إما أنهم لم يريدوا خدمة اللفظ القرآنى بقدر ما أرادوا خدمة فكره أو قضية آمنوا بها واعتقدوا صحتها وقد تكون صحيحة فعـــلا أو لا تكون ، وأما أنهم تصدوا للتفسير ولم يستوفوا عدته من حيث استيعاب علوم معينة فضلا عن الموهبة .

أو قد يكونون استوفوا عدة المفسر ولـكن تخففوا من قواعد التفسير ويمثل هؤلاء كثير من الصوفية والوعاظ والفقهاء وبوجه عام : المفكرون على مر العصور — إنهم قد يضعون تحت الآية معانى صحيحة ولكنَّ اللفظ القرآنى لا يريدها ولا يدل عليها ولا يعبر عنها ومن أمثلة ذلك ما قاله سهل التسترى (من المتصوفة) فى تفسيره لقوله تعالى : « فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتم تعلمون »[٣] يقول (فلا تجعلوا لله أنداداً) أى أضداداً ، فأكبر الأضداد النفس الأمارة بالسوء المتطلعة إلى حظوظها ومناها بغير هدى من الله »[٤] .

ونقول : الند فى الحقيقة هو كل ما يعبد من دون الله ، وإذا غلا الإنسان فى اعتقاد نفع شىء أو ضره أصبح فى حكم الإله المعبود من دون الله ، والنفس

---

(١) القيامة : ٢٢ ، ٦٣ .

(٢) أنظر د . محمد حسين الذهبى : الاتجاهات المنحرفة فى تفسير القرآن ٥٢ .

(٣) سورة البقرة ٢٢ .

(٤) د . محمد حسين الذهبى : الاتجاهات المنحرفة فى تفسير القرآن ص ٨٣ .

قد تدخل فى عموم الأنداد إذا أسرف الإنسان فى طاعتها وأصر على معصية ربه ، وقد تكون وسيلة لبلوغ ما يمكن إدراكه من الكمال البشرى إذا أخضعها الإنسان لطاعة الله ، ألم تر أن الله خاطب مثل هذه النفس بقوله : « يا أيتها النفس المطمئنة » .

إذن الخطأ فى فهم المراد باللفظ القرآنى ، حيث جعل النفس أكبر الأنداد (وهـــذا هو الدليل) والصواب فى جعل النفس الأمارة بالسوء تتطلع إلى حظوظها ومناها بغير هـــدى من الله وهـذا فى حد ذاته معنى صحيح (وهو المدلول) .

ويمكن أن ندرج الأستاذ سيد قطب فى هذا الاتجاه فى مواضع كثيرة من تفسيره لأنه يلح على فكرة صحيحة بلا ريب جعلها نصب عينيه وهى : المجتمع المسلم بخصائصه ومقوماته ومعوقاته وعقيدته فى مواجهة المجتمع الجاهلى ، فنجده يشد اللفظ القرآنى إلى فكرته أو إلى بعض تفاصيلها على الأقل وإن لم يدل اللفظ القرآنى على ذاك ، فمثلا الآيات الثلاث الأخيرة من سورة البقرة تتضمن قضية محددة وهى (حساب الله بما تخفيه النفس أو تبديه) فى الآية الأولى : وهم سبق إلى نفوس الصحابة أقلق مضاجعهم — هل يحاسب الله بما تخفى النفس من الوساوس — فى الآية الثانية : تفويض أمر هذه القضية لله (وقالوا سمعنا وأطعنا) — فى الآية الثالثة والأخيرة : إزالة الوهم باليقين الذى أثلج صدورهم (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) لها ما كسبت من أعمال القلوب والجوارح من الكفر ، فالمنافق قد يخفى الكفر ، ولكن مجرد الوساوس التى تعرض للمؤمن لا يحاسبه الله عليها ، فلما طفق الأستاذ سيد قطب يفسر الآيات أغفل تلك القضية التى تتناولها الآيات الثلاث تناولا مباشراً ، ومسألة الناسخ والمنسوخ والاختلاف فى تضمن الآيات إياها ، ولم يورد كذلك الآثار عن الصحابة والتابعين المفسرة للآيات — وعسى أن يكون هذا تخففاً منها لا عدولا عنها كما حذر ابن تيمية — ثم شد الآيات إلى تفاصيل فكرته الصحيحة التى نذر نفسه داعياً لها ، وعسى أن تكون هذه الأسطر التى كتبها — رحمه الله — مصداقاً لما نقول : « وهكذا تتلقى الأمة المسلمة تراث الرسالة كله ، وتقـــوم على دين الله فى الأرض وهى الوارثة له كله ويشعر

المسلمون — من ثَمَّ — بضخامة دورهم فى هذه الأرض إلى يوم القيامة ، فهم الحرس على أعز رصيد عرفته البشرية فى تاريخها الطويل ، وهم المختارون لحمل راية الله — وراية الله وحداها — فى الأرض ، يواجهون بها رايات الجاهلية المختلفة الشارات ، من قومية ووطنية وجنسية وعنصرية وصهيونية واستعمارية والحادية إلى آخر شارات الجاهلية التى يرفعها الجاهليون فى الأرض على اختلاف الأسماء والمصطلحات واختلاف الزمان والمكان »[1] هذا ، وإن كنا لا نملك إلا أن ندخل الأستاذ سيد قطب فى هذا الاتجاه الثانى من اتجاهات التفسير العقلى طبقاً لتصنيف ابن تيمية إلا أنا نملك أن ندخله فى اتجاه التفسير بالرأى المحمود طبقاً لتصنيف غيره والله أعلم بالصواب .

أما الاتجاه الثالث : فأصحابه هم الذين نظروا فى لفظ القرآن ، واكتفوا بالمعانى اللغوية لها ، ومنشأ الخطأ أنهم فسروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده بكلامه من كان من الناطقين بلغة العرب ، وذلك بدون نظر إلى المتكلم بالقرآن ، والمنزل عليه ، والمخاطب به .

إن كثيراً من الألفاظ العربية التى وردت فى القرآن فقدت معناها القديم فى الاستخدام الجاهلى ، أو تضمنت معنى جديداً له صلة بالمعنى القديم ، أو قد تستخدم لفظة واحدة فى أكثر من موضع فى القرآن ولها فى كل موضع معنى معين يخالف الآخر بحسب السياق ، إذن أصحاب التفسير بمجرد المعنى اللغوى ليسوا أهلا على الإطلاق لتفسير القرآن « إنهم راعوا مجرد اللفظ ، وما يجوز عندهم أن يريد به العربى من غير نظر إلى ما يصلح للمتكلم به ، ولسياق الكلام ، ثم هؤلاء كثيراً ما يغلطون فى احتمال اللفظ لذلك المعنى فى اللغة »[2] .

ومن أمثلة ذلك أن يكون اللفظ محتملا للمعنى الذى ذكره المفسر لغة ، ولكنه غير مراد ، وذلك كاللفظ الذى يطلق فى اللغة على معنيين أو أكثر ، والمراد منه واحد بعينه ، فيأتى المفسر فيحمله على معنى آخر من معانيه غير المعنى المراد وذلك كلفظ أمة فإنه يطلق على معانٍ منها : الجماعة ، والطريقة

---

(١) سيد قطب : فى ظلال القرآن ١/٥٠٢ ، ٥٠٣ — بيروت الطبعة السابعة ١٣٩١ هـ — ١٩٧١ م .

(٢) مقدمة فى أصول التفسير ١٣/٣٥٦ .

المسلوكه فى الدين ، والرجل الجامع لصفات الخير ،والإمام الذى يقتدى به — وهذا المعنى الأخير هو الذى يصلح لتفسير قوله تعالى : « إن إبراهيم كان أمة » وغير ذلك من المعانى لا يصلح .

ومن أمثلة ذلك أيضاً أن يكون اللفظ موضوعاً لمعنى بعينه ولكنه غير مراد فى الآية ، وإنما المراد معنى آخر غير ما وضع له اللفظ بقرينة السياق مثلا ، فيخطىء المفسر فى تعيين المعنى المراد لأنه اكتفى بظاهر اللغة فشرح اللفظ على معناه الوضعى وذلك كتفسير لفظ مبصرة ، فى قوله تعالى : « وآتينا ثمود الناقة مبصرة » بجعل مبصرة من الإبصار بالعين على أنها حال من الناقة وهذا خلاف المراد ، إذ المراد آية واضحة على صدق نبوته[1] .

أفضل الطرق لتفسير القرآن الكريم :

فى هذا المبحث وضع ابن تيمية قواعد هامة لمن أراد التصدى لتفسير كتاب الله تعالى ، ويمكن أن نعد هذا المبحث أهم مباحث مقدمته فى أصول التفسير ، إذ تلاحظ أن كثيراً من المفسرين الذين ظهروا بعد ابن تيمية اعتمدوا على هذه القواعد فى تحرير أصول نظرياتهم للتفسير[2] ، كما أن هـذه القواعد أثارت قضايا هامة طالما ناقشها الباحثون فى علم التفسير ، ونبدأ بهذه القواعد ونثنى بهذه القضايا التى تثيرها .

أما عن قواعد التفسير التى قررها ابن تيمية فهى :

١ — أن يفسر القرآن بالقرآن فما أجمل فى مكان فإنه فصل فى مكان آخر وما اختصر فى موضع فقد بسط فى موضع آخر .

٢ — أن يفسر القرآن بالسنة المطهرة إذا لم نجد التفسير فى القرآن فإنها شارحة للقرآن وموضحة له .

٣ — أن يفسر القرآن بأقوال الصحابة إذا لم نجد التفسير فى السنة فإنهم

---

(١) أنظر د . محمد حسين الذهبى : الاتجاهات المنحرفة فى تفسير القرن ص ٢٢ .

(٢) أنظر السيوطى : الاتقان ٢/٢٠٧ - ٢١٢ .
أنظر ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ١/١٣ — ١٥ .
أنظر القرطبى : الجامع لأحكام القرآن ١/٢٧ — ٣٤ .

درى بذلك لما شاهدوه من القرائن والأحوال التى اختصوا بها ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح والعمل الصالح .

٤ — أن يفسر القرآن بأقوال التابعين اذا لم نجد التفسير فى أقوال الصحابة ، ثم وضع تحفظاً عند التفسير بأقوال التابعين وهم أنهم إذا اختلفوا لايكون قول بعضهم حجة على بعض ولا على من بعدهم ، أما إذا أجمعوا على الشىء فلا يرتاب فى كونه حجة .

ويبدو أن ابن تيمية جعل الدرجة الأولى فى التفسير هى الأخذ بهـذه المصادر الأربعة : القرآن — السنة — أقوال الصحابة — أقوال التابعين ، ثم نحس أنه رخص فى الدرجة الثانية إذا فقدنا التفسير فى مصادر الدرجة الأولى حيث أباح الرجوع إلى لغة القرآن أوالسنة أوعموم لغة العرب .

ثم أشار إلى أنه ثمـة درجة ثالثة لا يصح الأخذ بها على الإطلاق حيث يقول : أما تفسير القرآن بمجرد الرأى فحرام ، وبالتدقيق فى العبارة نجد أنه يبيح التفسير بالرأى القائم على ثقافة تفسيرية واعية إذ لم يقل تفسير القرآن بالرأى حرام ، وإنما قال تفسير القرآن بمجرد الرأى وهذه نقطة يجب التفطن لها .

أما القضايا التى تثيرها هذه القواعد فهى :

أولا : هل تنطبق هذه القواعد على من أراد التأويل ؟

لقد حدث الخلاف ولا يزال حادثاً فى تبين الفرق بين التفسير والتأويل ومن العبث أن نسردها فى هذا المقام ، ولـكن من تعريفات التفسير التى نطمئن إليها أنه : علم يبحث فيه عن القرآن الكريم من حيث دلالته على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية[1] .

أما التأويل فقد تنازع السلف والخلف فى تعريفه ، والذى يمكن استخلاصه أن التأويل يرادف التفسير فى اصطلاح السلف ، ومنه قول الطبرى فى تفسيره : القول فى تأويل كذا . . . أى تفسيره .

---

(١) محمد عبد العظيم الزرقانى : مناهل العرفان فى علوم القرآن ٢/٣ — القاهرة مطبعة الحلبى ١٩٤٣ .

أما عند الخلف فقد لبس التأويل معانى اصطلاحية أخرى فجعلوا التفسير بيان اللفظ عن طريق الرواية ، والتأويل بيان اللفظ عن طريق الدراية ، ومنه قول شهاب الدين الالوسى : « إذ قد تعورف عند المؤلفين من غير نكير أن التأويل معان قدسية ومعارف ربانية ، تنهل من سحب الغيب على قلوب العارفين والتفسير غير ذلك[1] .

وفصل المقال ما قال ابن تيمية حيث أوضح أن التفسير : معرفة الصورة العلمية للخبر أى فهم الآية والاتعاظ بها وهذا الفهم له حد أدنى وهو المتاح للناس جميعا وتقوم به الحجة عليهم وهو المقصود بقوله تعالى : « ولقد يسرنا القرآنَ للذِّكْرِ فهل مِنْ مُدَّكِرٍ[2] » .

ولهذا الفهم حد أعلى لا يتاح إلا للراسخين فى العلم الذين تسلحوا بعدة التفسير وساروا على قواعده وهو المقصود بقوله تعالى : « ولو ردوه إلى الرسول وإلى ولى الأمرِ منهم لَعَلِمَهُ الذين يستنبِطُونَه مِنْهم[3] » كما أوضح أن التأويل معرفة الحقيقة الخارجية للمخبر به ، مثل صفات الله سبحانه والروح ومشاهد القيامتين الصغرى والكبرى فمعرفة كيف هذه الأشياء لا تنبغى لغير الله .

وعلى هذا فالقواعد المقررة يقصد بها من أراد التصدى للتفسير دون التأويل .

ثانياً : هل يكتفى بهذه المصادر الاربعة : القرآن الكريم ، الحديث الشريف ، أقوال الصحابة ، أقوال التابعين لمن أراد التفسير ؟

الحقيقة أنه لا يمكن الاكتفاء بذلك ولا يفهم من عبارة ابن تيمية نفسه أنه يمكن أن يكتفى بذلك بل سمح بما عددناه درجة ثانية فى التفسير وهو الرجوع إلى لغة القرآن أو السنة أو عموم لغة العرب ، ونقول : ينبغى للمفسر

---

(١) أنظر : المرجع السابق ٢/٥

(٢) سورة القمر .

(٣) النساء : ٨٣ .

أن يتسلح بالعدة التى لابد منها لكمال تفسيره ، وقد حصرها السيوطى فى خمسة عشر علما :

احداها : اللغة : لأن بها يعرف شرح مفردات الالفاظ ومدلولاتها بحسب الوضع .

الثانى : النحو : لأن المعنى يتغير ويختلف باختلاف الأعراب فلابد من اعتباره .

الثالث : التصريف : لأنه به تعرف الأبنية والصيغ .

الرابع : الاشتقاق لأن الاسم إذا كان اشتقاقه من مادتين مختلفتين اختلف باختلافهما .

الخامس ، والسادس ، والسابع : المعانى والبيان والبديع ، لأنه يعرف بالأول خواص تراكيب الكلام من جهة افادتها المعنى ، وبالثانى خواصها من حيث اختلافها بحسب وضوح الدلالة وخفائها ، وبالثالث وجوه تحسين الكلام .

الثامن : علم القراآت : لأن به يعرف كيفية النطق بالقرآن وبالقراآت يترجح بعض الوجوه المحتملة على بعض .

التاسع : أصول الدين : بما فى القرآن من الآيات الدالة بظاهرها على ما لا يجوز على الله تعالى .

العاشر : أصول الفقه : إذ يعرف به وجه الاستدلال على الأحكام والاستنباط .

الحادى عشر : أسباب النزول : والقصص إذ بسبب النزول يعرف معنى الآية المنزلة فيه بحسب ما أنزلت فيه .

الثانى عشر : الناسخ والمنسوخ : ليعلم المحكم من غيره .

الثالث عشر : الفقه : ليعرف الأحكام .

الرابع عشر : الأحاديث المبينة : لتفسير المجمل والمبهم .

الخامس عشر : علم الموهبة وهو علم يؤتيه الله تعالى لمن عمل بما علم[١]

ثالثاً : ما حكم التفسير بالرأى وهل حقا يوجد رأى محمود ورأى مذموم؟

انقسم العلماء إلى فريقين فريق يؤيد التفسير بالرأى وله أدلته وفريق يعارض التفسير بالرأى وله أدلته، ولسنا فى حاجة إلى عرض أدلة ،الفريقين (لأن الذى نعتقده) أن الخلاف بينهما لفظى لاحقيقى ، فالفريق المؤيد خلاصة مذهبه أن المفسر إذا سار على قواعد التفسير واستوفى العلوم التى يحتاج إليها المفسر بحيث يتمشى تفسيره مع أصول الشرع ومع قانون اللغة التى نزل القرآن بها فلا جناح عليه ، والفريق المعارض خلاصة مذهبه أنه لاينبغى للمفسر أن يقول فى كتاب الله شيئا لم يرد به أثر وليس له به علم ، فنقول إن لم يظفر بوارد فلابأس من أن يقيس ويجتهد ويستدل بما ورد على ما لم يرد .

وهذا الذى ذهبت إليه من إمكان التفسير بالرأى المحمود يقترب مما انتهى إليه ابن تيمية بعد أن ساق الآثار الصحيحة على حرمة التفسير بمجرد الرأى حيث يقول : فهذه الآثار الصحيحة وما شاكلها عن أئمة السلف محمولة على تحرجهم عن الكلام فى التفسير بما لا علم لهم به ، فأما من تكلم بما يعلم من ذلك لغة وشرعا فلا حرج عليه ، ولهذا روى عن هؤلاء وغيرهم أقوال فى التفسير ولا منافاة ، لأنهم تكلموا فيما علموه وسكتوا عما جهلوه ، وهذا هو الواجب على كل أحد ، فإنه كما يجب السكوت عما لا علم له به، فكذلك يجب القول فيما سئل عنه مما يعلمه[٢] » .

وبعد أن استعرضنا الجوانب الأساسية لنظرية التفسير عند ابن تيمية ، فانا نلخص أهم هذه الجوانب فيما يلى :

١ — التفسير والتأويل : التفسير عنده هو معرفة الصورة العلمية للخبر فيستقر فهمه فى الأذهان ، أما معرفة الحقيقة الواقعية للخبر على ما هى

---

(١) الاتقان فى علوم القرآن ٢/١٨٠ ، ١٨١ .

(٢) مقدمة فى أصول التفسير ١٣/٣٧٤ ، ٣٧٥ .

عليه فى الأعيان كحقيقة الصراط أو الميزان ، أو حقيقة الروح أوصفات الله فهذا هو التأويل الذى استأثر الله بعلمه .

٢ — **مراحل التفسير** : مر ابن تيمية بنا مرورا عابرا على المراحل الأساسية للتفسير ، فبدأ بالتفسير فى عهد النبى (صلى الله عليه وسلم) ، وأهم الظواهر التى سجلها على التفسير النبوى ، أنه فسره كله المحكم والمتشابه والناسخ والمنسوخ تنفيذا للامانة التى حمله الله اياها وهى تفسيره وتبيينه وتبليغه ، ولما وصل لتفسير الصحابة أكد أنهم ورثوا هذا التفسير الكلى عن النبى (عليه الصلاة والسلام) وزادوا عليه الاستنباط فى بعض الأحكام ، أو الاجتهاد فى بعض المسائل ، ونوه بامامة ابن عباس للصحابة فى التفسير ، ولما وصل لتفسير التابعين أكد أنهم ورثوا التفسير الكلى للقرآن عن الصحابة ، مثلما فعل مجاهد حينما عرض المصحف كله على ابن عباس ، وأشار إلى أنهم توسعوا فى الأخذ عن أهل الكتاب ، ثم نوه بامامة مجاهد للتابعين فى التفسير .

٣ — **اختلاف السلف فى التفسير** : كشف عن حقيقة اختلاف السلف (الصحابة والتابعين) فى التفسير ، فبين أنه اختلاف تنوع (فى الغالب) وليس اختلاف تضاد بمعنى أن التفسيرات المختلفة قد تكون مترادفات للشىء المفسر أو أنواعا لجنس واحد ، أو من قبيل المشترك اللفظى ، أما اختلاف التضاد فكان يقع أحيانا فى آيات الأحكام ، ورد هذا الخلاف إلى أربعة أسباب رئيسية : خفاء الدليل ، عدم سماع الدليل ، الغلط فى فهم النص ، اعتقاد معارض راجح .

٤ — **الاتجاهان الاساسيان فى التفسير** :

(أ) **الاتجاه النقلى** : ركز فيه على الطرق التى ينتقل من خلالها فى التفسير وهى : الاسناد الصحيح ،وهو حجة فى الأصول والفروع وما دون ذلك من الآثار مثل الحسن ، والموقوف على الصحابى ، والمقطوع على التابعى ، والمراسيل يمكن أن يعول عليه فى التفسير ، لأنه أن لم يصلح للاصول فإنه يصلح للفروع والشواهد والاعتبار ، وأشاد بعلم علل الحديث الذى ينقى

لأحاديث سندا ومتنا ، وحذر من الإسرائيليات والأخبار الضعيفة ، والآثار الموضوعة .

(ب) **الاتجاه العقلى** : ركز فيه على الصور المذمومة للتفسير العقلى ، أو التفسير بمجرد الرأى وهى : الخطأ فى الدليل والمدلول أو اللفظ والمعنى ، والخطأ فى الدليل فقط أو (المراد باللفظ فقط) والاكتفاء بالمعانى اللغوية للألفاظ القرآنية .

٥ — **أفضل الطرق للتفسير** : وهى عند ابن تيمية تفسير القرآن بالقرآن ، فإن لم نجد فبالسنة ، فإن لم نجد فبأقوال الصحابة ، فإن لم نجد فبأقوال التابعين إذا اتفقوا على رأى ، فإن لم تجد فيمكن الرجوع إلى لغة القرآن أو السنة أوعموم لغة العرب ، أما تفسير القرآن بمجرد الرأى فحرام .

٦ — **مهمةالتفسير** : فهم معانى كلام الله تعالى الذى يترتب عليه سعادة الدارين ، وبهذا نكون قد وقفنا على الجوانب الآساسية ، لنظرية التفسير عند ابن تيمية .

• • •